التقاضي الإلكتروني العماني
والمأمول من العدالة التنبؤية
(دراسة تحليلية مقارنة)

الدكتور/ عبد الرحيم بن سيف بن علي القصابي*

الملخص:

تناولت تلك الدراسة "واقع التقاضي الإلكتروني العماني والمأمول من العدالة التنبؤية"، وذلك من خلال منهج تحليلي مقارن، لتوضيح واقع التقاضي الإلكتروني العماني، في المبحث الأول ثم في المبحث الثاني دراسة المأمول من العدالة التنبؤية، حتى نقف في هذه الدراسة على تجربة القانون المقارن باعتباره المرجع الأساسي للمشرع العماني، ومنه نستمد معظم قواعدنا القانونية، ونقف على ما يلائمنا من هذه التجربة مساهمتهم في سد ثغرات النصوص التشريعية وإكمال نواقصها.

الكلمات المفتاحية: التقاضي – التقاضي الإلكتروني– العدالة التنبؤية – التقاضي الافتراضي.

---

*دكتوراه في القانون الخاص.

Omani Electronic Litigation
And The Desired from Predictive Justice
(A Comparative Analytical Study)

Dr. Abdul Rahim Saif Ali Al-Qassabi*

Abstract:

This study dealt with "the reality of Omani electronic litigation and the expectations of predictive justice", through a comparative analytical approach, to clarify the reality of Omani electronic litigation, in the first topic and then in the second topic studying the expectations of predictive justice, so that we stand in this study on the experience of comparative law as The main reference for the Omani legislator, from which we derive most of our legal rules, and we stand on what suits us from this experience, their contribution to filling gaps in legislative texts and completing their shortcomings.

Keywords: Litigation – Electronic Litigation – Predictive Justice – Virtual Litigation.

---

* PhD in Private Law.

المقدمـــة

شهد العالم ثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي اجتاحت مختلف القطاعات بشكل واسع حتى أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية، ويبدو ذلك واضحاً من خلال دخول هذه الثورة المعلوماتية في المجال التجاري، حيث أخذت المعاملات، ولا سيما العقود تعريفاً جديداً عبر هذه التكنولوجيا الحديثة، والتي أوجدت بيئة جديدة حولت أنماط التعاقدات من النمط المادي التقليدي إلى نمط حديث رقمي وإلكتروني، والذي كان السبب الرئيسي وراء انتشار طائفة جديدة من العقود التي تبرم عبر الإنترنت، والتي تسمى العقود الإلكترونية، كما أضفت التكنولوجيا الحديثة بظلالها على التحكيم فجعلته إلكترونياً، إذ أصبح يرتكز على دعائم إلكترونية بدلاً من الدعائم الورقية، كما يستند على قواعد وأصول الحياة الإلكترونية بكافة خصائصها ومقوماتها.

وقد تطور الأمر وصولاً إلى المحكمة الإلكترونية التي أصبح بالإمكان اللجوء إليها حيث يقوم الحاسوب مقام القاضي ويعمل على تطبيق القانون، وقد طبقت بعض الدول الأوروبية هذه الطريقة بالنسبة لمخالفات السير، حيث يقوم القاضي الإلكتروني بتحديد الغرامة بحسب ما ينص عليه القانون الوطني، ما يسمى بالقاضي الإلكتروني، أما التقاضي الإلكتروني فهو الذي يتم بين قاض حقيقي وأطراف الدعوى الذين – وإن كانوا لا يجتمعون في مكان واحد إلا أنهم– يجتمعون جميعاً أمام الحاسوب عن طريق الفيديو كونفرانس الذي يجمعهم، معاً في وقت واحد، صوتاً وصورة.

ومما لا شك فيه أن هذه المتغيرات دفعت المشرعين في كثير من الدول إلى مراجعة القوانين القديمة، وتغييرها واستحداث قوانين جديدة تتلاءم مع طبيعة هذه المرحلة، ويثور التساؤل هنا، هل وصلت هذه الثورة المعلوماتية لقانون الإجراءات المدنية والتجارية؟ وهل أثرت هذه التكنولوجيا على عملية التقاضي الإلكتروني، والذي يسمى أيضاً التقاضي العادي؟ وهل حولته لصورة إلكترونية أو استحدثت إلى جانبه طريقاً آخر جديداً للتقاضي يحمل الوجه الإلكتروني؟ وهل جردت التكنولوجيا التصرفات الإجرائية من طابعها الورقي وحولته إلى طابع إلكتروني؟ وهل يصح القول بأننا أصبحنا أمام إيصال واستلام إلكتروني رقمي للتقاضي الإلكتروني؟ وهل استبدال

التدخل البشري أي يقلل من قيمة التقاضي الإلكتروني أو يشكك به، أو يجرده من مفهومه؟ وما هو موقف القاضي من هذا التبادل الإلكتروني؟ وهل له سلطة تقديرية في الأخذ به أو تركه؟ وإن أخذ به القاضي، فما هي شروطه؟ وكيف يتم؟ وما هي معالمه؟ وهل يتم بالمنهجية لجميع أطراف الدعوى، أي للخصوم وللمحامين؟ وهل يمكن تطبيقه خاصة في بيئة لم تعرف سوى التقاضي العادي؟ وما هي نتائجه؟ وما هي المجتمعات التي لها أرضية خصبة لتطبيقه؟

ويمكن القول في هذا الصدد إن قانون تبسيط إجراءات التقاضي في شأن بعض المنازعات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٠/١٢٥، يمثل دعامة أساسية في البناء القانوني الواجب وضعه في خدمة مجتمع المعلومات، وهو يتصدر التغييرات الحديثة التي تمت في تشريعات الدولة لمواجهة التكنولوجيا الحديثة وتأثيرها وانعكاساتها على نظام التقاضي، حيث وصلت أصداء التطورات التقنية إلى سلطنة عمان بدليل صدور قانون تبسيط إجراءات التقاضي.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الجمع بين الواقع، أي ما نعرفه عن التقاضي الإلكتروني العماني، وبين المأمول من العدالة التنبؤية أو القضاء الافتراضي بفعل التكنولوجيا الحديثة، مع حرصنا على إظهار المخزون الاجتهادي والفقهي في القانون المقارن والقانون العماني حول هذا الموضوع، وإبراز مساهمتهم في سد ثغرات النصوص التشريعية وإكمال نواقصها.

أهمية الدراسة:

إن لدراسة النظام القانوني للتقاضي الإلكتروني أهمية كبيرة، كأحد الموضوعات الحديثة والمهمة في مجال القانون والقضاء، لما يتمتع به التقاضي الإلكتروني من إيجابيات تميزه عن التقاضي العادي، ومنها: إضفاء المرونة على الإجراءات القضائية، والمساهمة في توفير الوقت والجهد والنفقات، واختصار المسافات الجغرافية، وسرعة الفصل في المنازعات مما يبعث الطمأنينة والثقة في النظام القضائي، وتحسين فعالية القضاء. ولما كان للتقاضي الإلكتروني هذه الأهمية العملية البالغة، كان من الطبيعي

هذه الدراسة واحداً من المواضيع القانونية الجديرة باهتمام الباحثين، خاصةً لكونه ما يزال غير متبع في بعض الدول.

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أهم أسباب اختيار موضوع البحث إلى ندرة المراجع المتخصصة في موضوع التقاضي الإلكتروني والعدالة التنبؤية في سلطنة عمان، ثم إلى أن للموضوع أهمية بالغة، لذلك فقد عنت الكثير من التشريعات بتنظيمه، وقد واجهت تحديات تتمثل في مدى ملاءمة قواعدها العامة التقليدية للواقع العملي المتطور في مجالاته المختلفة.

إشكالية البحث:

تكمن في أن النظام المعلوماتي لا يزال يكتنفه الغموض في نواح متعددة، لا سيما من ناحية تجريد الإجراءات من الورقية، وكيفية القيام بعملية التقاضي الإلكتروني، والضمانات التي توفرها، ومدى ملاءمتها لاستبدالها محل التقاضي العادي، ومدى إمكانية نجاح هذه التجربة. والتساؤل الذي تثيره تلك الدراسة هل قانون تبسيط إجراءات التقاضي في شأن بعض المنازعات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٢٥ / ٢٠٢٠. يمثل عدالة تنبؤية أم تقاضيًا إلكتروني يتم من خلال الوسائل الإلكترونية؟ وغيرها من الإشكاليات والتساؤلات التي تحتاج للدراسة داخل هذا البحث.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي والاستقرائي من خلال الاطلاع على التشريعات القانونية المنظمة لإجراءات التقاضي الإلكتروني، إضافة إلى التشريعات المنظمة للتعاملات الإلكترونية، واستقراء هذه النصوص وتحليلها وتفسيرها، بما يساهم في الوصول إلى مدى إمكانية تطوير القضاء من خلال اللجوء إلى التقاضي الإلكتروني.

وتم الاعتماد أيضاً على المنهج المقارن من خلال تسليط الضوء على ما توصلت إليه الدول الأخرى في نطاق التقاضي الإلكتروني، بغية الوقوف على طبيعة نظام التقاضي الإلكتروني المعمول به لديها، والموازنة والمقاربة بينه وبين النظام القضائي

الإلكتروني في سلطنة عمان وإمكانية استخدام الوسائل الإلكترونية في هذا النظام القضائي.

خطه الدراسة:

تنقسم تلك الدراسة إلى مبحثين هما: دراسة واقع التقاضي الإلكتروني العماني في المبحث الأول وذلك في ثلاثة مطالب: الأول في ماهية التقاضي الإلكتروني، والثاني في متطلبات التقاضي الإلكتروني والوسائل اللازمة لمباشرته، أما الثالث فتناول إدارة التقاضي الإلكتروني وإجراءاته.

وتناول المبحث الثاني العدالة التنبؤية وماهيتها، وذلك في أربعة مطالب: الأول في فكرة العدالة التنبؤية في القانون المقارن، والثاني في بيان مدى إمكانية الأخذ بالعدالة التنبؤية في سلطنة عمان والدول العربية، والثالث، موقف الفقه القانوني من فكرة العدالة التنبؤية ومخاطرها على الإجراءات المدنية، أما الرابع فتضمن رأي الباحث في هذه المسألة.

المبحث الأول

فكرة التقاضي الإلكتروني ومتطلباته بين الواقع والمأمول

سعت الأنظمة القضائية في مختلف الدول إلى الاستفادة من التطور التقني وثورة التكنولوجيا التي تجتاح العالم، والتفاعل مع المستجدات التقنية باستخدام الوسائل الإلكترونية، التي تمضي بوتيرة متسارعة تعكس القدرة على التعامل مع هذه التطورات التقنية، وإيجاد الأطر التي تنظم عملها بالمجال القضائي، والإداري، والمالي للمحاكم؛ وذلك ليتماشى مع خطط الحكومات في ميكنة المؤسسات الحكومية (الحكومة الإلكترونية)، وتفعيل التقاضي الإلكتروني، وكذا بعض الخدمات المرتبطة بهذا النظام القضائي التقني، كقيد الدعوى إلكترونيا، والإعلان القضائي الإلكتروني، ومعرفة مواعيد الجلسات، والقرارات الصادرة عبر وسائل الاتصال الحديثة، ومنها رسائل البريد الإلكتروني والرسائل القصيرة SMS للتذكير بمواعيد الجلسات، وخدمات تسمح

للمحامي بالقيام بجل الإجراءات من مكتبه عبر شبكة الإنترنت، ولا سيما خدمة تتبع ملفات القضايا من جلسات، وأحكام، وتنفيذ...[١].

وأصبح نظام التقاضي الإلكتروني يعتمد على استعمال الوسائل الإلكترونية في التقاضي – كوسيلة، أو أداة، أو طريقة مساعدة للعنصر البشري في ممارسة العمل الإجرائي، تكون أمام محكمة قضائية ترفع أمامها الدعوى إلكترونياً، ويتم تخزينها آلياً، والاطلاع عليها عبر موقع المحكمة مع إعلان الأوراق بالبريد الإلكتروني، وسداد الرسوم بوسائل الدفع الإلكتروني، مع التبادل المعلوماتي، وتخزين كافة القوانين، وأحكام المحاكم، وأنواع الدعاوى، وما يخصها على الإنترنت، وتظل الدعوى منظورة إلكترونيا أمام المحكمة في جلسة علنية يحضرها الخصوم، ويترافعون فيها أمام المحكمة، ويتولى تحقيق الدعوي القضاة والخبراء في حضور الخصوم، فيما بات يعرف بنظام "التقاضي الإلكتروني"[٢].

ويقتضي بيان ماهية التقاضي الإلكتروني ومتطلباته ووسائله وإجراءاته، أن نقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب على النحو الآتي:

---

[١] د. محمد محمد الألفي: المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس "الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية" دبي، الإمارات ٩-١٢ ديسمبر ٢٠٠٧م، ص٦٢. د. محمد عصام الترساوي: تداول الدعوي القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، دار النهضة العربية بالقاهرة ٢٠١٣م، ص ١٤١. د. سيد أحمد محمود، نحو إلكترونية القضاء المدني الإماراتي، مؤتمر القانون والتكنولوجيا، حقوق عين شمس، ديسمبر ٢٠١٧م، ج ١، ص ٣١٥. د. يوسف سيد عواض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية، ص٣٠ وما بعدها.

[٢] د. سيد أحمد محمود، مرجع سابق، ص ٣١٥. د. يوسف سيد عواض، مرجع سابق، ص٣٠ وما بعدها.

المطلب الأول

ماهية التقاضي الإلكتروني

واكب المشرع العماني التطورات التي لحقت معاملات بين الأفراد فيما بينهم أو فيما بينهم وبين الدوائر الحكومية، والتي صاحبها استخدام الوسائل الإلكترونية لإتمام وتنفيذ هذه المعاملات، وهو ما يتجلى في صدور قانون المعاملات الإلكترونية بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/٦٩) والذي أشار في المادة (١) منه إلى مفهوم المعاملات الإلكترونية بأنها: "المعاملات التي تنفذ بوسائل إلكترونية"، وبموجب المادة ذاتها فإن الوسائل الإلكترونية يقصد بها: "أية وسيلة تتصل بالتقنية الحديثة وذات قدرات كهربائية أو رقمية أو مغناطيسية أو لاسلكية أو بصرية أو كهرومغناطيسية أو ضوئية أو أية قدرات مماثلة لذلك"، وتتم المعاملات الإلكترونية وفق هذا القانون بموجب نظام المعلومات الإلكترونية، والذي يقصد به بموجب المادة (١) من القانون ذاته بأنه: "معلومات أو بيانات يتم تبادلها إلكترونيا في شكل نصوص أو رموز أو أصوات أو رسوم أو صور أو خرائط أو برامج حاسب آلي أو غيرها من قواعد البيانات".

ومن خلال هذه المفاهيم، نجد أن قانون المعاملات الإلكترونية العماني واكب التطورات التقنية في العالم، وتوسع في مدلولات التعاملات الإلكترونية بحيث تشمل التعاملات بين الأفراد بصورة تكتمل معها مفاهيم الحكومات الإلكترونية كافة، والذي يشير مفهومها للدلالة على الانتقال من تقديم الخدمات والمعاملات بشكلها الروتيني الورقي إلى الشكل الإلكتروني، وذلك عبر شبكة الإنترنت، فهي إعادة إدارة للأداء الحكومي، تمثل وسيلة فاعلة لإدارة الوقت ضمن الاستراتيجيات الجديدة للتعامل مع الوقت [٣].

---

[٣] د. أحمد هندي: التقاضي الإلكتروني، ص ١٥-١٧؛ ص٧٣. د. سحر عبد الستار إمام: نحو نظام تخصص القضاة، دار النهضة العربية بالقاهرة ٢٠٠٥م، ص٥٠. د. عزة محمود أحمد خليل، مشكلات المسئولية المدنية في مواجهة فيروس الحاسب الآلي، دار النهضة العربية بالقاهرة ١٩٩٤م،

وفي واقع الأمر، وبالنظر إلى فكرة الحكومة الإلكترونية، يلاحظ أنها تولي اهتماما بالغا لنظام التقاضي الإلكتروني، والذي يعد نظاماً حديثاً نسبياً، ظهر مع ظهور التقنيات الحديثة في عالم الاتصالات والذي جاء نتيجة للتطورات التكنولوجية الحديثة المصاحبة لثورة الاتصالات العالمية، حيث عمدت الدول –عند تطبيقها لنظام الحكومة الإلكترونية الشامل– إلى إتباع هذا النظام في مرفق القضاء نتيجة لأهميته في تطوير أنظمة التقاضي، بما يتلاءم مع التطورات المعاصرة في التكنولوجيا.

ومصطلح التقاضي الإلكتروني من المصطلحات القانونية حديثة النشأة، ولم يتم استخدامه من قبل شراح الأنظمة على المستوى العربي والدولي؛ إلا في نطاق محدود، ويقصد به رفع الدعوى إلى المحاكم ومباشرتها بطرق إلكترونية، وهو من أهم ما قدمه العقل البشري من إبداع في التقاضي في ظل التقدم التقني، ولا شك في أن له انعكاسًا إيجابيًا على عملية التقاضي بأكملها[٤].

فالتقاضي الإلكتروني يقتضي استخدام تقنيات وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة في إجراءات التقاضي، وذلك بحلول نظم المعلومات والاتصالات محل الوسائل العادية التي اعتاد الخصوم القيام بها لرفع ومباشرة الدعاوى أمام المحاكم، ومتابعة ما يستجد فيها من قرارات وإجراءات قضائية حتى صدور الحكم النهائي والطعن عليه أمام المحكمة الأعلى[٥].

ص٨٩٤. صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية: المفهوم والتطبيق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول، دمشق، ص١٣٦.

[٤] د. خالد حسن أحمد لطفي: التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي، دار الفكر الجامعي، ٢٠٢٠م، ص٦.

[٥] د. محمود مختار عبدالمغيث: استخدام تكنولوجيا المعلومات لتيسير إجراءات التقاضي المدني، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣م، ص١٦.

أولاً- تعريف التقاضي الإلكتروني:

لم يعرف المشرع العماني التقاضي الإلكتروني؛ وإن كان قد أظهر اهتمام بالغ به وبتنظيم بعض أحكامه في القانون رقم(١٢٥) لسنة (٢٠٢٠م) بشأن تبسيط إجراءات التقاضي في بعض المنازعات.

ومصطلح التقاضي الإلكتروني، هو التعبير الذي يدل ويقصد به استخدام التكنولوجيا في مجال التقاضي ومباشرة الإجراءات القضائية عبر وسائلها، وعلى الرغم من التعريفات المتعددة للتقاضي عن بعد؛ إلا أن جميعها لا تخرج عن معنى واحد، وهو استخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة في تطوير الإجراءات القضائية، "من خلال وجود محكمة إلكترونية تعمل بواسطة تكنولوجيا المعلومات ومهيأة بوسائل ونظم اتصالات حديثة، تختلف عن المحاكم التقليدية من حيث امتيازها بسرعة الإنجاز للمعاملات والقضايا والدقة في مواعيد الجلسات وتبسيط إجراءات العمل وحضور الأطراف إلكترونيا من أي مكان دون الحضور الشخصي للمحكمة والمساهمة في أمن المعلومات وحفظها، مع إمكانية الاطلاع عليها للأشخاص المصرح لهم، بحيث تعمل هذه المحاكم على تمكين الأشخاص من تسجيل الدعاوى ودفع رسومها، وحضور أطرافها أو حضور وكلائهم وتقديم أدلة الإثبات الرسمية وغير الرسمية والترافع وتقديم الطعون وتدوين الإجراءات كافة من خلال مباشرة المحاكمات بصورة عامة والحصول على قرار الحكم وتنفيذه"[٦].

ومن تعريفات التقاضي الإلكتروني، أنه:

١- "تنظيم تقني معلوماتي يتيح للمتقاضين تسجيل دعواهم وتقديم أدلتهم وحضور جلسات المحاكمة، تمهيدا لإصدار الحكم وتنفيذه، من خلال وسائل الاتصال

---

[٦] د. ماجد أحمد صالح العدوان: التقاضي الإداري الإلكتروني في النظام القانوني الأردني، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، الإمارات، الإصدار الأول، السنة الثالثة، ٢٠١٩م، ص٩٠.

الإلكتروني، والتي هي جزء من نظام معلوماتي يمكن القضاة من الاتصال بالمتقاضين دون حضورهم الشخصي، من خلال هذا النظام"[٧].

٢- "عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني، حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض، وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيده علما بما تم في شأن هذه المستندات [٨].

٣- "سلطات لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية "الإنترنت" وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية، للنظر في الدعاوى والفصل فيها، بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين"[٩].

٤- "منظومات قضائية إلكترونية من خلال الغرف الإلكترونية يمكنها تطبيق إجراءات التقاضي كافة، مستعينة بما تقدمه المعلوماتية من أنظمة وبرامج وأجهزة، للوصول إلى سرعة الفصل والتيسير على المتقاضين، علاوة على تنفيذ الأحكام إلكترونياً"[١٠].

٥- وأتفق مع تعريفه بأنه: "نظام قضائي تقني معلوماتي جديد، يتيح للمتقاضين تسجيل دعواهم وتقديم مستنداتهم وحضور الجلسات، من خلال وسائل الاتصال

---

[٧] د. خالد ممدوح إبراهيم: الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، مصر، ٢٠٠٨م، ص١٨.

[٨] د. محمد عصام الترساوي: الكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠١٩م، ص١٥٧.

[٩] د. حازم محمد الشرعة: التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠م، ص٥٧.

[١٠] د. إيمان بنت محمد بن عبدالله القثامي: التقاضي عن بعد "دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي"، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، العدد٨٤، رجب ١٤٤٢هـ، مارس ٢٠٢١م، ص٩٨١.

الإلكتروني بواسطة الحاسوب وأجهزة الاتصال المرتبطة بشبكة الإنترنت وعبر البريد الإلكتروني، وصولا إلى إصدار الحكم"[١١].

ثانياً-خصائص التقاضي الإلكتروني وأهميته:

لا شك في أن للتقاضي الإلكتروني آثارًا إيجابية متعددة على نظام التقاضي، كما هو الحال في كافة الأنظمة الإدارية والخدمية التي تم تطبيق نظام الرقمنة الإلكترونية فيها، ومن خلال تعريفات التقاضي عن بعد، نجد أن أهم الخصائص التي يتميز بها، ما يلي[١٢]:

١- سرعة الإجراءات القضائية والاعتماد على الوسائط الإلكترونية في مباشرة إجراءات التقاضي؛ حيث تتم كافة الإجراءات عبر الإنترنت دون حاجة لانتقال طرفي النزاع، وهذا يؤدي إلى توفير الوقت والجهد والمال، فضل جودة مستوى الخدمات.

٢- أن الوثائق الإلكترونية حلت محل الوثائق الورقية، بحيث تصبح الرسالة الإلكترونية هي السند النظامي الذي يعتمد عليه كدليل إثبات إلكتروني، مما ساعد على التخلص من الكميات الهائلة للملفات الورقية التي تزدحم بها المحاكم، ومن ثم يسهل الوصول إلى المستندات.

٣- التسليم الحكمي للمستندات إلكترونياً عبر شبكة الاتصال، من خلال الأجهزة الإلكترونية وأجهزة الاتصال الإلكتروني.

٤- حلول وسائل الدفع الإلكتروني محل الوسائل التقليدية، ويؤدي ذلك إلى رفع المعاناة عن المتقاضين، حيث أصبحت وسائل الدفع الإلكتروني بديلا عن النقود التقليدية.

---

[١١] د. عبدالله عبدالحي الصاوي: تكنولوجيا القضاء وتطوير إجراءات التقاضي المدني، مجلة قطاع الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، مصر، العدد الثاني عشر، ٢٠٢١م، ص٧١٩.

[١٢] د. خالد حسن لطفي، مرجع سابق، ص١٥.

٥- الاطلاع الإلكتروني: وذلك بتبادل المذكرات بين الخصوم وممثليهم خصوصا من المحامين، قبل الجلسة، عبر أجهزة الحاسب الآلي والانترنت، مع اعتماد التوقيع الإلكتروني تشريعيا.

٦- القضاء على البيروقراطية ومكافحة الفساد: حيث يؤدي التحول إلى النظم الإلكترونية إلى العديد من المزايا التي تساعد على الحد من الفساد الإداري وتقليل آثاره السلبية [١٣].

ثالثاً- فلسفة التقاضي الإلكتروني وأهدافه:

تقوم أهداف التقاضي الإلكتروني على سرعة الفصل في النزاع، قياسا على السرعة التي تتميز بها المعاملات المدنية والتجارية في الوقت الحاضر [١٤] في ظل التقدم التقني، وكذلك سرية المستندات والمعلومات التي يقدمها الخصوم، بحيث تتحول الإجراءات إلى الوسائل التقنية بدلا من الوسائل العادية، عبر محكمة إلكترونية تعمل بالوسائل التكنولوجية بدلا من الوسائل العادية، من خلال أجهزة وبرمجيات الحاسب الآلي ووسائل التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، وبما يحول دون بطء التقاضي ويحقق العدالة الناجزة [١٥].

رابعاً- اهتمام المشرع العماني بالتقاضي الإلكتروني:

جاء اختيار المشرع العماني لعنوان القانون رقم (١٢٥) لسنة (٢٠٢٠م)، واضحاً ومعبراً عن الغاية من القانون، وهي الرغبة في تبسيط وتيسير الإجراءات في المنازعات التي ينظمهما؛ لما لها من طبيعة خاصة تتطلب تبسيط إجراءاتها؛ ليتم حسمها والفصل فيها في أسرع وقت وفق إجراءات ميسرة، وفي هذا السياق عمد المشرع إلى تنظيم

---

[١٣] د. محمد عصام الترساوي، الكترونية القضاء، مرجع سابق، ص١٦٩.

[١٤] سمية دميش: التجارة الإلكترونية حقيقتها وواقعها في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ٢٠١١م، ص١٦.

[١٥] د. عبدالله عبدالحي الصاوي، تكنولوجيا القضاء، مرجع سابق، ص٧٢٩.

الإجراءات بشكل مبسط عبر الوسائل الإلكترونية، وفي مواعيد قصيرة، كما جاءت اللائحة التنظيمية للقانون محققة للغاية من إصداره[١٦].

ومن السمات البارزة لقانون تبسيط إجراءات التقاضي، حرصه على تنظيم مباشرة الإجراءات عبر الوسائل الإلكترونية، مواكبة لما تشهده الأنظمة القضائية في شتى دول العالم من تطور تقني للإجراءات القضائية، والتحول نحو استخدام التكنولوجيا في الإجراءات؛ فقد حرص المشرع العماني على التقاضي الإلكتروني في المنازعات التي ينظمها هذا القانون، وهي المنازعات التجارية للمشروع الاستثماري، والمنازعات التي تنشأ بين ملاك ومستأجري المساكن والمحال التجارية والصناعية، ومنازعات العمل الفردية الناشئة عن تطبيق قانون العمل، والمنازعات الناشئة عن عقود مقاولات البناء، والمنازعات المتعلقة بالمحررات المشتملة على إقرار بدين، المحررة، أو المصادق على توقيعات ذوي الشأن فيها، من الكاتب بالعدل تطبيقا لأحكام قانون الكتاب بالعدل[١٧].

حيث يجيز القانون رفع الدعاوى المتعلقة بهذه المنازعات، والطعن في الأحكام الصادرة فيها، بصحيفة تودع أمانة سر المحكمة عن طريق الأنظمة الإلكترونية المخصصة لذلك، كما يجوز إيداع المذكرات وتقديم المستندات والطلبات والاطلاع على أوراق الدعوى أو الطعن إلكترونياً[١٨]، وفي هذا السياق جاءت أحكام اللائحة التنظيمية في المواد (٢- ١٢) لتنظم إجراءات التقاضي الإلكتروني في هذه المنازعات، كما أفرد القانون المادة (١٨) منه للنص على أحكام الإعلان الإلكتروني، وهو إعلان الخصم في الدعوى بأي إجراء قضائي يتخذ في مواجهته، باستخدام وسائل الاتصال الحديثة، دون الحاجة إلى الانتقال المادي، والبحث عن موطن المعلن إليه، ولا يختلف هذا

---

[١٦] د. عبدالله عبدالحي الصاوي: الحماية الإجرائية ودورها في تشجيع الاستثمار الأجنبي، المؤتمر العلمي السابع، كلية الحقوق، جامعة السلطان قابوس، ٢٠٢٣م، ص١٥.

[١٧] المادة (١) من القانون رقم ١٢٥ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تبسيط إجراءات التقاضي في بعض المنازعات.

[١٨] المادة (٥) من قانون تبسيط إجراءات التقاضي رقم ١٢٥ لسنة ٢٠٢٠.

الإعلان عن الإعلان التقليدي، سوى في وسيلة القيام به من خلال الوسائل التقنية الحديثة بمختلف أنواعها[١٩].

وقد جاء تنظيم الإجراءات الإلكترونية في القانون ولائحته التنظيمية، دقيقاً ومبسطا وحريصا على إدارة الدعوى إلكترونيا منذ قيدها وحتى الفصل فيها، وأوجب تخزين البيانات المتعلقة بالدعاوى في سجلات وملفات إلكترونية، وسمح بنقل وتبادل البيانات إلكترونياً فيما بين المحاكم، ووحدات الجهاز الإداري للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة، ويسر على المتقاضين إيداع صحف الدعاوى والطعون والعرائض والتظلمات والمنازعات في التنفيذ وسائر الطلبات بالوسائل الإلكترونية، وكذلك تقديم المذكرات والمستندات وتبادلها إلكترونيا، ومتابعة إجراءات الدعاوى والاطلاع على أوراقها، واتخاذ إجراءات تنفيذ الأحكام، وتذييلها بالصيغة التنفيذية، وطلب تنفيذها، وإعلان الخبراء وإيداع تقاريرهم، وذلك من خلال برامج معلوماتية معدة لهذا الغرض، كبرنامج إدارة القضايا، وبرنامج تنفيذ الأحكام، وبوابة المحامين، وبوابة المتقاضين، وغيرها من البرامج التي يعدها المجلس الأعلى للقضاء[٢٠]، ولا شك في أن مباشرة الإجراءات بهذه الوسائل الإلكترونية، ووفقا للتنظيم الإجرائي الذي حدده القانون ولائحته التنظيمية، يمثل آلية مهمة لتيسير الإجراءات وتحقيق العدالة الناجزة في هذه المنازعات، لما تمثله تلك الإجراءات من تبسيط للإجراءات وسرعة مباشرتها، وبما يؤدي إليه ذلك من توفير الوقت والجهد وتقليل النفقات[٢١].

خامساً- أثر التقاضي الإلكتروني في تبسيط الإجراءات القضائية:

بالتطرق إلى نظام التقاضي الإلكتروني بشكل عام، نجد أنه يشير إلى وجود محكمة إلكترونية تعمل بواسطة تكنولوجيا المعلومات ومهيأة بوسائل ونظم اتصالات حديثة، تختلف عن المحاكم التقليدية من حيث امتيازها بسرعة الإنجاز للمعاملات والقضايا، والدقة في مواعيد الجلسات وتبسيط إجراءات العمل، وحضور الأطراف إلكترونياً من أي مكان دون الحضور الشخصي للمحكمة، والمساهمة في أمن المعلومات وحفظها مع

---

[١٩] د. محمد عصام الترساوي، إلكترونية القضاء، مرجع سابق، ص ٢١٠.

[٢٠] اللائحة التنظيمية لقانون تبسيط إجراءات التقاضي.

[٢١] د. خالد حسن لطفي، مرجع سابق، ص٧٢٤.

إمكانية الاطلاع عليها للأشخاص المصرح لهم. بحيث تعمل هذه المحاكم على تمكين الأشخاص من تسجيل الدعاوى ودفع رسومها، وحضور أطرافها أو حضور وكلائهم وتقديم أدلة الإثبات الرسمية وغير الرسمية والترافع وتقديم الطعون وتدوين الإجراءات كافة من خلال مباشرة الدعوى بصورة عامة والحصول على قرار الحكم وتنفيذه[٢٢].

ومفاد ذلك، أن النظام الإلكتروني للتقاضي يقوم على التخلي عن الإجراءات التقليدية المنظمة لإجراءات التقاضي والقائمة على (الإجراءات الورقية)، والتحول إلى إجراءات إلكترونية قائمة على استخدام تقنيات المعلومات والاتصال في إنجاز إجراءات التقاضي أمام المحاكم، بحيث تزول الآلية التقليدية في التدوين لإجراءات التقاضي، وتحل محلها آليات برمجية متطورة تختلف من حيث الشكل والمضمون، إضافة إلى إجراءات تقديم المستندات والبيانات المتعلقة بالدعوى، النظام الإلكتروني، الإعلان الإلكتروني، السجل الإلكتروني، ملف الدعوى الإلكتروني، وهو ما يشكل الاختلاف الجوهري هنا عن الإجراءات المتبعة في إجراءات التقاضي التقليدية[٢٣].

وبهذه الصورة، فإن التقاضي الإلكتروني يشير تبعاً لمفهومه العام إلى وجود محاكم إلكترونية، تنطلق ابتداءً من ربط الأجهزة القضائية كافة ضمن إطار شبكة واحدة وفي إطار تفاعلي واحد، وهو ما يتطلب ابتداءً حوسبة عمل كل دائرة قضائية على حدة، ومن ثم وربطها معاً لتؤدي عملها عبر الوسائل الإلكترونية، ولتجري الاتصالات بين المؤسسات القضائية عبر الوسائل ذاتها، ولتقوم قواعد البيانات مقام الوثائق الورقية والملفات، والأعمال الأرشيفية على نحو يتيح سرعة الوصول إلى المعلومات، وسرعة استرجاعها، والربط فيما بينها[٢٤].

---

[٢٢] د. هادي الكعبي ونصيف الكرعاوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد الثامن، العدد الأول، العراق، جامعة بابل، العراق، ٢٠١٦م، ص٢٨٠.

[٢٣] د. خالد ممدوح، مرجع سابق، ص١٢.

[٢٤] د. نهى الجلا، المحكمة الإلكترونية، مجلة المعلوماتية، السنة الخامسة، العدد٤٧، كانون الثاني، دمشق، ٢٠١٠م، ص٥٠.

المطلب الثاني

متطلبات التقاضي الإلكتروني والوسائل اللازمة لمباشرته

على ضوء ما سبق بيانه لفكرة التقاضي الإلكتروني، نكون أمام محكمة إلكترونية تعمل على تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني بصورته الشاملة، إذ يشير مفهوم هذه المحكمة للدلالة على "حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود، يسمح ببرمجة الدعوى الإلكترونية، ويتألف من شبكة الربط الدولية إضافة إلى مبنى المحكمة، بحيث يتيح الظهور المكاني الإلكتروني لوحدات قضائية وإدارية، ويباشر من خلاله مجموعة من القضاة مهمة النظر في الدعاوى والفصل فيها، بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الإجراءات القضائية مع اعتماد آليات تقنية فائقة الحداثة لتدوين الإجراءات القضائية وحفظ وتداول ملفات الدعاوى"[٢٥].

ونظام التقاضي الإلكتروني ينطلق ابتداءً من التأكيد على المبادئ العامة الكفيلة في ضمان التقاضي وتحقيق العدالة وعدم المساس بهذه المبادئ، حيث يقتصر فقط على التطوير في آلية إجراءات التقاضي والتي تعتمد على الوسائل الإلكترونية، وتنظيم هذه الإجراءات تشريعياً بحيث تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في القوانين المنظمة للتقاضي مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الإلكترونية، والتي تعمل على تسهيل هذه الإجراءات وحماية المستندات المتعلقة بالدعوى، وسهولة متابعة الدعوى من قبل أطرافها، وما ينعكس من سرعة البت والفصل في الدعوى. ويقتضي ذلك ضرورة توفر متطلبات ووسائل نبينها في الفرعين الآتيين:

---

[٢٥] د. خالد ممدوح، الدعوى، مرجع سابق، ص٣٤ وما بعدها. د. صفاء أوتاني، مرجع سابق، ص١٧٢.

الفرع الأول

متطلبات التقاضي الإلكتروني

أولاً- ضرورة توفير المتطلبات الفنية والتشريعية والإدارية:

يجب لاستخدام، وسائل الاتصالات الإلكترونية في التقاضي الإلكتروني توفير أجهزة الحاسب الآلي، وشبكات الإنترنت، وبرامج الحاسب الآلي، وقواعد البيانات، والمعلومات، والمقتضيات القانونية، والفنية، والبنية الأساسية، والموارد المالية، وتعديل البنية التشريعية، والإدارية، وتأهيل، وتدريب الكوادر البشرية، والبرامج الإلكترونية اللازمة.

بالإضافة إلى ضرورة توفير الحماية القانونية الوطنية، والدولية لوسائل الاتصالات الإلكترونية، والبرامج المستخدمة، بتجريم الاعتداء عليها. وضرورة تأهيل، وتنمية الوعي الإلكتروني للمتقاضين، والمحامين، وأعضاء النيابة، والقضاة، وأعوانهم للتعامل مع البرامج، والوسائل الإلكترونية، وتجهيز المحاكم، وتزويدها بأجهزة الحاسوب، والإنترنت[٢٦].

ثانياً- توفير متطلبات الحماية في حالات الطوارىء والأزمات:

يجب اتخاذ خطط الطوارئ، والتدابير الاحترازية الوقائية لمواجهة، وتجنب الأزمات: كقطع التيار الكهربائي، والإنترنت، وأعطال الأجهزة، والمعدات، وأنظمة التشغيل، وتوفير البدائل الاحتياطية. وتعديل التشريعات بما يسمح بالتعامل الملفات الإلكترونية من المتقاضي، والقاضي، وأعوانه. والقيام بتجهيز مؤسسي، وتكنولوجي

---

[٢٦] د. أحمد هندي، التقاضي الإلكتروني، بند ٦، ص ١٥-١٧. د. سيد أحمد محمود، إلكترونية القضاء، ص ١٣ وما بعدها. د. صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، تصدرها كلية حقوق دمشق، ج ٢٨، ع ١، ٢٠١٢م، ص ١٧٥-١٧٦. د. محمد سليمان محمد عبد الرحمن، القاضي وبطء العدالة، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١١م، ص ٣٨٧. د. يوسف سيد عواض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية، ص ٣٠، ٣٧.

للنيابات، وللمحاكم، والجهات المعاونة بما يسمح باستخدام، وسائل الاتصالات الإلكترونية الحديثة في التقاضي.

كما يستلزم نظام التقاضي بوسائل إلكترونية، تخزين القوانين، والأحكام، والمبادئ القضائية على شبكة الإنترنت، وربط المحاكم ببعضها بشبكة، واحدة؛ فتقدم الملفات والأوراق على موقع المحكمة، وحفظها عبر، وسائل الاتصالات الإلكترونية الحديثة، وتمكين الخصوم من الاطلاع عليها بدلاً من الذهاب إلى مقر المحكمة.

كما يقوم الخصوم فيما بينهم، ومع المحكمة بتبادل المعلومات عن القضية، وتبادل الأوراق القضائية، وتقديم الطلبات فيها عبر شبكة الإنترنت، وحوسبة الدورة المستندية لسير القضية، واعتماد نظام المسح الضوئي للأرشفة الإلكترونية لجميع، وثائق مرفق العدالة [٢٧].

ثالثاً- توفير برامج الحماية الفنية:

ويقتضي ذلك اتخاذ التدابير الاحترازية؛ لتحقيق الحماية المعلوماتية، والفنية، والثقة، والفاعلية في التقاضي الإلكتروني، بالتشفير، وتأمين سرية، وخصوصية المعلومات، ومكافحة فيروسات الحاسب الآلي. كما يجب تحقيق الحماية الجنائية لنظام التقاضي الإلكتروني باتخاذ التدابير الاحترازية لمواجهة الجرائم المعلوماتية كالتزوير المعلوماتي للمحررات، والوثائق الإلكترونية، وإتلافها.

وذلك من خلال برامج معلوماتية معدة لهذا الغرض كبرنامج إدارة القضايا، وبرنامج تنفيذ الأحكام، وبوابة المحامين، وبوابة المتقاضين وغيرها من البرامج التي يعدها مجلس الشؤون الإدارية للقضاء المنصوص عليه في قانون السلطة القضائية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٠ / ٩٩) وأيضا عدة نظم منها: نظام إدارة البوابة الإلكترونية، ونظام الاتصالات الإدارية، ونظام إدارة القضايا، ونظام التسجيل الصوتي، ونظام إدارة المحتويات، ونظام إدارة الأداء، نظام إدارة خدمات تقنية المعلومات التحتية

---

[٢٧] د. أحمد هندي، التقاضي الإلكتروني، بند ٦، ص ١٥-١٧. د. محمد سليمان محمد عبد الرحمن، القاضي وبطء العدالة، ص٣٨٧. د. يوسف سيد عواض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية، ص ٣٠ ، ٣٧.

من أجهزة، وبرامج، وأمن المعلومات، ونظم التحقق من الهوية الإلكترونية، والمستندات الإلكترونية، ويساعد نظام التقاضي الإلكتروني على تحقيق السرعة، والدقة في الإجراءات، وتوفير الوقت، والجهد، والنفقات للمتقاضين[٢٨].

رابعاً- تطوير التشريعات والبنية القضائية بما يناسب نظام التقاضي الإلكتروني:

يقتضي نظام التقاضي الإلكتروني أن تجرى تعديلات تشريعية وهوية على القوانين الإجرائية القائمة، وتطوير مرفق القضاء ليتفاعل مع المستجدات الإلكترونية، باستخدام، وسائل الاتصالات الإلكترونية الحديثة في تطوير وتعديل إجراءات التقاضي، ويقتضي ذلك تعديل القوانين الإجرائية -كقانون الإجراءات المدنية، وقانون الإجراءات الجزائية، وكافة القوانين ذات الصلة بإجراءات التقاضي- لتعتمد ملفًا إلكترونيًا للدعوى، والاعتراف بالتوقيع، والمحرر الإلكتروني، وتكون إجراءات رفع الدعوى، وإعلانها إلكترونياً، وتبادل المستندات، والاطلاع عليها، وإدخال البيانات، والتوقيع عليها إلكترونياً، وضرورة، وجود استعداد لدى المحامين في التجهيز، والتأهيل الشخصي، وضرورة تجهيز مكاتب المحامين بالحواسب، وما يتبعها من السكانر، وآلات للطبع، وكاميرات، والاشتراك في شبكة الإنترنت، وفي المواقع القانونية[٢٩].

خامساً- توفير حلول عملية وتقنية للمشاكل والعقبات الإجرائية:

ذلك فكرة التقاضي الإلكتروني، تطرح إشكاليات عملية، وعقبات معقدة بالنسبة لكيفية الاستعمال فيما يتعلق بالتحقق من الشخصية، وتحديد الأهلية اللازمة لصحة العمل الإجرائي، والسر المهني، ومشاكل الإثبات الإلكتروني، ومشاكل القرصنة الإلكترونية، والتلاعب بالأدلة الإلكترونية، وتهديد اختراق خصوصيات الأفراد، ومشاكل الإعلان الإلكتروني، والمساس بضمانات المحاكمة العادلة، وإلغاء روح القانون، والعصف بمبادئ علانية القضاء، وشفوية المرافعة، والمواجهة بين الخصوم، والعصف بروح العدالة، ومبدأ حرية القاضي في الاقتناع، وتكوين عقيدته عند عدم حضور

---

[٢٨] د. محمد محمد الألفي، مرجع سابق، ص٤. د. صفاء أوتاني، مرجع سابق، ص ١٧٥. د. يوسف سيد عواض، ص٧٥.

[٢٩] د. أحمد هندي، مرجع سابق، ص ١٥-١٧. د. صفاء أوتاني، مرجع سابق، ص ١٧٥. د. يوسف سيد عواض، مرجع سابق، ص٧٣ وما بعدها.

الخصوم أمام المحكمة، وسماع أقوالهم، وشهاداتهم بشكل شفوي، ورؤية المحكمة لملامح، وجوهم أثناء استجوابهم بالجلسة، وقلة التشريعات العربية التي تنظم المعاملات الإلكترونية، وعدم وجود تشريعات تنظم إجراءات التقاضي الإلكتروني، صعوبة تحديد قواعد الطعن في الأحكام الإلكترونية، وكذلك صعوبة تنفيذها، غير أن معظم هذه الإشكاليات سيوجد لها حلاً إن عاجلا، أو أجلا، عن طريق تطوير البرامج الإلكترونية، وخدمات التوثيق الإلكتروني، والأمن المعلوماتي[٣٠].

سادساً- استحداث الآليات اللازمة للتغلب على المشكلات والعوائق التقنية والإجرائية:

حيث يمكن عرض محتوي ملف الدعوى الإلكترونية على الرابط الإلكتروني بالموقع الإلكتروني للمحكمة على الإنترنت. وتمثل تقنية الفاكس أو البريد الإلكتروني إثباتًا لعملية إعلان الأوراق القضائية للمعلن إليه. كما تعد تقنية ال الفيديو كونفرانس وسيلة اتصال مرئية مسموعة لاجتماع عدة أشخاص في أماكن مختلفة بالحضور عن بعد، كإحدى وسائل مباشرة للمرافعة وإجراءات التحقيق والمحاكمة عن بعد خروج عن الطابع التقليدي في التحقيق والمحاكمة الذي اتسم به مرفق العدالة، فهي افتراض مجاز لحضور أطراف الدعوى لقاعة الجلسة، يترتب على تطبيقها امتداد النطاق الجغرافي للجلسات، ويتحقق بموجبها مبدأ المواجهة بين أطراف الدعوى والإلمام والإحاطة بكافة إجراءات المحاكمة، حيث يستطيعون المشاركة بالصوت عن طريق سماعات، وبالصورة عبر شاشة عرض، ودون حاجة إلى وجودهم الفعلي بأجسادهم في مكان واحد الجلسات الإلكترونية عقد الجلسات باستخدام تقنية الاتصال المرئي والمسموع عن بعد من اللائحة التنظيمية لقانون تبسيط إجراءات التقاضي في شأن بعض المنازعات)؛ وذلك توفيراً للوقت والجهد، ولتجنب ترحيل وهروب المسجونين، ولحماية الشهود والخبراء من تهديدات الخصوم[٣١].

---

[٣٠] د. يوسف سيد عواض، مرجع سابق، ص١٢٦ وما بعدها-د. صفاء اوتاني، المحكمة الإلكترونية، ص ١٧٥-١٧٦.

[٣١] د. عادل يحيي، التحقيق والمحاكمة الجنائية عن بعد، ط ١، دار النهضة العربية بالقاهرة ٢٠٠٦م، ص ٢٥-د. رامي متولي القاضي، توظيف تكنولوجيا المعلومات في مجال الإجراءات الجنائية (الفيديو كونفرنس نموذجا)، مؤتمر القانون والتكنولوجيا، حقوق عين شمس، ديسمبر

الفرع الثاني

الوسائل اللازمة لمباشرة التقاضي الإلكتروني

يتطلب تنظيم إجراءات التقاضي الإلكتروني وجود وسائله الإلكترونية من معدات حاسوبية وملحقاتها وبرامج خاصة لأجهزة الحاسوب، إضافة إلى توفير شبكة داخلية يتم من خلالها ربط جميع الأقسام والوحدات وقاعات المحكمة فيما بينها، بحيث تكون هذه الشبكة مقيدة على خط الاتصال الذي يربطها ببعضها، ويمكن لجميع العاملين في المحكمة الاتصال فيما بينهم وتبادل المستندات وملفات الدعاوى دون الحضور الشخصي وإرسال موظف لاستلام أو تسليم الملفات والوثائق والمخاطبات المعمول بها في المحاكم التقليدية [٣٢]، كما يتطلب نظام التقاضي الإلكتروني وجود قاعات مجهزة بمنظومة ربط داخلية مصغرة تتألف من محور وموزع خطوط على كافة الحواسيب الموجودة داخل كل قاعة ترتبط بحاسبة رئيسية كبيرة الحجم تختص بعرض محتويات ملف الدعوى، مع إظهار كافة الإجراءات التي تطرأ عليها، ويستطيع الحاضرون مشاهدتها بشكل مباشر.

والحواسيب الأخرى الموزعة داخل قاعة المحكمة في الأماكن المخصصة والمفترضة للمدعي أو وكيله وللمدعى عليه أو وكيله، والشاهد في حال حضورهم الشخصي إلى قاعة المحكمة، جميعها ترتبط مع حاسوب القاضي الذي يتم بواسطته عرض البرنامج الكامل لملف الدعوى مع تدوين الإجراءات كافة وبالتسجيل المرئي لها، بحيث تعرض هذه الإجراءات على شاشة الحاسوب الرئيسي في القاعة، وكذلك للحاضرين إلكترونياً من خارج مبنى التي تنقل عن طريق كاميرا موجودة داخل قاعة المحكمة تؤدي مهمة تصوير وقائع الجلسات مع تصوير الحاضرين، وكل ما تحتويه القاعة، ونقل هذه الوقائع للصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني على الإنترنت بحيث

٢٠١٧م، ج١، ص ٧ ومابعدها. د. يوسف أحمد نوافلة، الإثبات الإلكتروني، رسالة دكتوراه، حقوق إسكندرية ٢٠١٠م، ص ٢٦٢. د. يوسف سيد عواض، مرجع سابق، ص٢٩٧ وما بعدها.

[٣٢] د. هادي الكعبي ونصيف الكرعاوي، مرجع سابق، ص٣٠١.

يستطيع كلاً من ذوي العلاقة في الدعوى من الدخول إلى قاعة المحكمة وحضور جلساتها وهذا ما يسمى بالقضاء التقليدي بعلنية المحاكمة، ويمكن أيضاً عرض محتوى محضر ملف الدعوى الإلكترونية على جزئية علنية المحاكمة في الموقع الرئيسي للمحكمة على الإنترنت في حالة عدم الحضور الشخصي للأطراف وذلك بوساطة كاميرات القاعة وبالإمكان ربط محتوى شاشة الحاسوب الرئيسية بجزيئه علنية المحكمة مباشرة دون تصوير من الكاميرا، وفي حالة قرر القاضي رؤية الدعوى سراً يتم وقف التصوير الناقل لجزئية (علنية المحكمة)، وتشغيله بعد ذلك[٣٣].

ومن جهة أخرى، يتم إنشاء سجل إلكتروني لكل محكمة إلكترونية يحتوي في هذا السجل على قاعدة بيانات لكل دعوى، لذلك يمكن تعريف السجل الإلكتروني بأنه عبارة عن قاعدة بيانات على الشبكة الداخلية لكل محكمة يتم من خلالها قيد بيانات الدعوى او إعطائها رقماً معلوماتياً متسلسلاً، بحيث يمكن أن يستخرج من هذا السجل ملف الدعوى الإلكترونية الذي هو عبارة عن برنامج حاسوبي يحتوي على المستندات والوثائق ولوائح الادعاء والوكالة التي أرسلت من المتداعيين على ملفات (PDF)، كنوع من أنواع الملفات التي تحفظ التخزين وتمنع تغيير محتواه بسهولة. إضافة إلى اشتماله على المحاضر إلكترونية يتم تدوين كافة إجراءات المحاكمة بداخلها وفق آلية مباشرة للتدوين التقني، وبعد اكتمال تصميم ملف الدعوى ترسل عبر الشبكة الداخلية إلى مكتب المتابعة لقاضي المعلومات ليتم عرضها في موعد الجلسة المحدد ضمن أسس وآليات برمجية [٣٤]، وأهم الوسائل اللازمة لمباشرة التقاضي الإلكتروني هي:

---

[٣٣] د. حازم الشرعة، مرجع سابق، ص٦٠.

[٣٤] هادي الكعبي ونصيف الكرعاوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، المرجع السابق، ص٣٠٢-٣٠٣.

أولاً- البريد الإلكتروني:

وهو وسيلة تسمح بتبادل الرسائل المكتوبة بين الأجهزة المتصلة بشبكة المعلومات[٣٥]، ويعرف إجرائياً بأنه: "كل رسالة أياً كان شكلها، نصية أو صوتية أو مصحوبة بصور أو أصوات، يتم إرسالها عبر شبكة عامة للاتصالات، ويتم تخزينها على أحد خوادم هذه الشبكة أو في المعدات الطرفية للمرسل إليه حتى يتمكن هذا الأخير من استعادتها[٣٦].

ويعتبر من أهم تطبيقات الإنترنت وأكثرها استخداماً من الناحية العملية، وذلك لسرعته الفائقة وسهولة استخدامه وتكلفته البسيطة مقارنة بوسائل الاتصال الأخرى كالفاكس والتلكس، ولقد أصبح متاحاً من خلال البريد الإلكتروني أن يرسل أي شخص رسالة لآخر، وأصبح لهذا البريد حجية قانونية، تختلف بحسب ما إذا كان مزيل بتوقيع إلكتروني أم غير مزيل بهذا التوقيع[٣٧]، ويمكن من خلاله إرسال صحيفة الدعوى إلكترونياً إلى المحكمة وإعلان الأوراق القضائية، وتقديم المذكرات والمستندات، وتلقي مذكرات الخصوم ومستنداتهم، والتواصل مع المحكمة والعاملين بها، دون حاجة إلى الانتقال لمقر المحكمة لتسليم الأوراق أو استلامها، ويستطيع المتقاضي عبر تقنية البريد الإلكتروني تقديم صحيفة الدعوى، وطلباته الجوهرية، والمستندات المؤيدة لها إلى المحكمة المختصة، كما أن للخصم أن يرد على طلبات خصمه بإرسال ما يراه لازماً من الوثائق والطلبات عبر البريد الإلكتروني، وللقاضي أن يرسل حكمه إلى جهة التنفيذ، وإلى محامي الخصوم تحقيقاً لمبدأ علم أطراف الدعوى بالحكم النهائي الصادر في النزاع، حتى يتسنى للمحكوم عليه الطعن فيه[٣٨].

---

[٣٥] د. خالد حسن أحمد لطفي، مرجع سابق، ص١٠٠-١٠٢.

[٣٦] عبد الهادي فوزي العوضي: الجوانب القانونية للبريد الإلكتروني، دار النهضة العربية، (د.ت)، ص١٣.

[٣٧] د. خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص١٣٧ وما بعدها.

[٣٨] د. خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص١٣٧ وما بعدها.

ثانياً- المحررات الإلكترونية:

وتعرف بأنها :البيانات والمعلومات التي يتم تبادلها من خلال المراسلات التي تتم بين طرفي العلاقة بوسائل إلكترونية سواء أكانت من خلال شبكة الإنترنت أم من خلال الأقراص الصلبة أو شاشات الحاسب الآلي أو أية وسيلة إلكترونية أخرى، لتوصيل المعلومة بينهما، أو إثبات حق أو القيام بعمل، فهي الوسيلة التي من خلالها يتمكن المتلقون عبر الإنترنت من توصيل المعلومة لبعضهم البعض.

وقد منح المشرع العماني المحرر الإلكتروني حجية تعدل المحرر الورقي متى توافرت الشروط اللازمة لذلك، إذ نص على أن "تنتج الرسالة الإلكترونية أثرها القانوني وتعتبر صحيحة وقابلة للتنفيذ شأنها في ذلك شأن الوثيقة المكتوبة إذا روعيت في إنشائها واعتمادها الشروط المنصوص عليها في هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً لأحكامه"[٣٩]، ويعد المحرر الإلكتروني وسيلة مهمة من وسائل مباشرة الدعوى الإلكترونية، والتي يتم من خلالها تبادل المعلومات والمستندات والطلبات والدفوع وأوجه الدفاع، وغيرها من المستندات والمذكرات المكتوبة، والتي يغني المحرر الإلكتروني عنها في ظل نظام التقاضي الإلكتروني.

ثالثاً- التقاضي بواسطة التبادل الإلكتروني للبيانات:

وهو مجموعة من المعايير المستخدمة في تبادل معلومات المعاملات الإلكترونية بين أجهزة الكمبيوتر، ويتم نقل وتبادل البيانات والمعلومات إلكترونيا عبر مواقع الويب باستخدام برامج التصفح، وتنتج رسالة البيانات حجية وقوة في التعامل وفي نظم التقاضي الإلكتروني، إذ يكون لها كالمحرر الورقي من قوة، وفقا لشروط معينة.

رابعاً- تقنية الفيديو كونفرنس:

وتعد من أهم التقنيات في مجال التقاضي الإلكتروني، وتتضمن افتراضًا مجازيًا لحضور أطراف الدعوى. ويتطلب تطبيق هذه التقنية توافر أجهزة تقنية حديثة لنقل وعرض الصوت والصورة.

---

[٣٩] المادة (٧) من المرسوم السلطاني رقم ٦٩ لسنة ٢٠٠٨ بإصدار قانون المعاملات الإلكترونية.

المطلب الثالث

إدارة التقاضي الإلكتروني وإجراءاته

تهدف نظم إدارة الدعوى في التقاضي الإلكتروني، إلى خدمة العمل داخل المحاكم من خلال التطبيقات المتعلقة بالإجراءات الإلكترونية، وهذه التطبيقات تستخدم لتجميع وتنظيم ومعالجة وتخزين البيانات، ومن ثم توزيعها داخل المحكمة والجهات الخارجية.

وهو ما ينعكس على زيادة إنتاجية العاملين وتحسين أدائهم واختصار الوقت وتحسين الخدمات المقدمة للجمهور وتوفير المعلومات التي تخدم إدارة المحكمة من خلال خطوات إلكترونية، بالإضافة إلى إمكانية طباعة الكثير من الأوراق المتداولة في الدعاوى مثل الإعلانات مع إعداد التقارير والإحصاءات الدقيقة والتفصيلية بما يمكنها من الإعلان والإشراف والرقابة. ونتناول ذلك في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول

إدارة التقاضي الإلكتروني

أولاً- نظام صحف الدعاوى والإعلان والحضور في الدعوى الإلكترونية:

يقتضي نظام التقاضي الإلكتروني أن يتم إعداد صحيفة الدعوى إلكترونياً، ثم قيدها إلكترونياً أيضاً في قلم كتاب المحكمة المختصة، وهو ما يعرف في هذا النظام التقني بـ "قلم الكتاب الإلكتروني".

وبعد أن تُقيد وتسجل الدعوى أمام المحكمة تنتقل الخصوم لمرحلة النظر في دعواهم أمام المحكمة، فيتم إعلان الخصوم إلكترونياً بموعد الجلسة، وتبدأ إجراءات المرافعة بحضور الخصوم للجلسات وتقديم المذكرات ويحاول كل منهما تقديم الأدلة والمستندات، واللجوء إلى أي وسيلة من وسائل الإثبات التي من شأنها حصوله على حقه، والدفاع عن نفسه ولا يوجد ما يمنع من حضور الجلسات والمرافعة أمام المحكمة باستخدام الوسائل الإلكترونية متى ما كان النظام يسمح بذلك، والمرافعة سواءً أكانت مكتوبة أم شفهية فإنها تعد من أساسيات الحكم القضائي، وبدونها لا يستطيع القاضي

الوقوف واستجلاء الحقيقة، ومن جانب آخر نجد أن المشرع العماني قد أخذ بالإثبات باستخدام الوسائل الإلكترونية واعتبره مساويًا للإثبات التقليدي في الأنظمة ذات العلاقة بذات الأثر القانوني المقرر في لقانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٨ / ٢٠٠٨).

وتنعقد جلسات المحاكمة بالتقنيات الحديثة ومنها تقنية الفيديو كونفرانس، وتعقد المحكمة جلساتها بهذه الطريقة الإلكترونية سمعيًا وبصريًا، كما لو تم عقد الجلسة بحضور الأطراف شخصيًا قاعة المحاكمة، ونظرًا إلى كون الدعوى تعتمد في الغالب على المرافعة الكتابية دون المرافعة الشفهية مما يسهل على الخصوم الحضور أمام المحكمة عن طريق إيداع المستندات والأوراق المتعلقة بالدعوى ويدافع من خلالها عن حقه ووجهة نظره[٤٠].

ثانيًا- تحقق مبدأ المواجهة في نظام التقاضي الإلكتروني:

يتم تمكين الخصوم من حقهم في المواجهة بالإعلان الإلكتروني لمواعيد الجلسات، حيث يستطيع كلا الخصمين تقديم أدلتهم والمستندات التي تعزز دعواهم ويطلعون على لائحة الدعوى والردود عليها وعلى كافة المستندات وأدلة الطرف الآخر لكي يستطيع أيًا منهم بالرد عليها، كما يتحقق مبدأ المواجهة بين الخصوم، عبر الوسائل الإلكترونية، بإمكانية حضور الجلسات عبر وسائل الاتصال الحديثة، وذلك من خلال استخدام تقنيات الصوت والصورة بين جميع أطراف الدعوى وتحت رقابة وإدارة المحكمة، وذلك لرؤية جميع المعنيين بالدعوى، ويرى كل منهم الآخر ويتبادلون كافة الآراء والمناقشات وكأن الجميع يجلسون في مكان واحد[٤١].

---

[٤٠] د. خالد ممدوح، مرجع سابق، ص٤٢.

[٤١] د. هشام عبدالسيد الصافي، القضاء الإداري المصري والتكنولوجيا الحديثة، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، ٢٠١٧م، ص٣٠١.

وقد أوضحت اللائحة التنظيمية لقانون تبسيط إجراءات التقاضي لخدمة التقاضي الإلكتروني أنه يمكن لأي من أطراف الدعوى الاطلاع على كامل ما يقدم في القضية من المستندات والمذكرات التي تقدم أثناء الجلسة ومواجهة الأطراف بها.

وتعد تقنية ال (الفيديو كونفراس) إحدى وسائل الاتصالات المرئية الحديثة التي تتم من خلال شبكة الإنترنت وتعزز من تحقق مبدأ المواجهة بين الخصوم، فمن خلالها يتم نقل الصوت والصورة لشخص أو أكثر في مكان ما إلى قاعة المحاكمة في أي مكان آخر من العالم، وأهم متطلبات تطبيق هذه التقنية هو وجود إنترنت سريع جدًا، وميكروفونات وسماعات ذات جودة معقولة، وكذلك كاميرات ويب و دعامات لتخزين المرافعات، فضلًا أن هذه التقنية توفر الوقت والجهد وتتيح إدارة الحوار المرئي بين مجموعة من الأشخاص يصعب أحيانًا جمعهم في مكان ووقت واحد، لا سيما أنه يمكن تبادل الملفات والوثائق بينهم دون وجود أي صعوبة بذلك[٤٢].

ثالثاً- مراعاة قواعد الحضور والغياب في التقاضي الإلكتروني:

لمعالجة مسألة حضور وغياب أطراف الدعوى ووكلائهم، وما يترتب على هذه المسائل من آثار قانونية، لا بد من الإشارة هنا إلى أن التقاضي الإلكتروني يوفر في طبيعته مدخلاً ومستوعباً ورابطاً شبكياً بينهما، إذ إن المدخل هو الصفحة الرئيسة لموقع النظام على شبكة الإنترنت، والتي من خلالها يستطيع الخصوم ووكلاءهم وبقية الأشخاص الدخول إليه وتحديد نوع الخدمة أو الإجراء المراد تنفيذه، والمستوعب هو وحدات من الأجهزة الإدارية والقضائية التي تستقبل المراجعين وبرامج حاسوبية تقوم بعملية التوثيق التقني لكل إجراء، والرابط الشبكي بينهما هو وسيلة التواصل والدخول من صفحات ضمن موقع إلكتروني على خط شبكي عالمي إلى خط شبكي حاسوبي

---

[٤٢] د. صفوان محمد، التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بُعد عبر تقنية الـ (video conference)، بحث منشور في مجلة دارسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، المجلد (٤٢)، العدد (١)، (٢٠١٥م)، ص٣٥٣.

مقيد له أنظمة حماية مانعة من دخول الغير لقواعد البيانات الداخلية الخاصة بالدعاوي.

وبالتالي لا يشترط الحضور الشخصي للخصوم إلى مكان المحكمة، بحيث يستطيع الخصوم الدخول للمحكمة الإلكترونية من أي مكان فيه جهاز حاسوب متصل بشبكة الإنترنت بواسطة موقع نظام التقاضي الإلكتروني، إذ يستطيع من خلال ذلك الحضور والمثول بواسطة الموقع بالدخول إلى صفحة القاضي وقاعة المحكمة ليقوم كتبة الموقع الإلكتروني بالتأكد من صفته وإدخاله إلى قاعة المحكمة ليتمكن القاضي من المباشرة بالإجراءات القضائية، وكذلك الأمر بالنسبة لجهة المدعى عليه، ويتم توثيق هذا الحضور تقنياً.

ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن وكلاء أطراف الدعوى يستطيعون تمثيل الخصوم من مكاتبهم دون حاجة للحضور الشخصي إلى المحكمة في مواعيد الجلسات، ويمكنهم تجهيز وتصميم ملفات إلكترونية تتضمن صحيفة الدعوى والبيانات والوثائق المطلوبة، وإرسالها إلى وحدة تسجيل الدعاوى القضائية[٤٣].

رابعاً- تنظيم الحق في المرافعة في الدعوى الإلكترونية:

حتى تتم المرافعة أمام المحكمة الإلكترونية يجب أن يتزامن حضور أطراف الخصومة مع المحكمة للقيام بإجراء المرافعة على نحو تقني بوسائل الاتصال الحديثة، ويباشر القاضي فتح باب المرافعة الإلكترونية من خلال التقنيات المتبعة في هذا المجال، فيظهر صوت وصورة كل من المدعي والمدعى عليه أو وكلائهم، ويتم التخزين التلقائي لمجريات الجلسة، بحيث يستطيع الخصوم وممثليهم الدخول لقاعة المحكمة الافتراضية وحضور الجلسات إلكترونيًا.

---

[٤٣] د. محمد عصام الترساوي، تداول والدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، مرجع سابق، ص٩٤.

خامساً- تحقق مبدا العلانية في التقاضي الإلكتروني:

وفيما يتعلق بتحقيق مبدأ علانية الجلسات ما لم تقرر المحكمة سريتها، فإنه يمكن تحقيقها من خلال استخدام وسائل الاتصال الحديثة، حيث تتحقق أحكام الحضور والعلانية في المحاكمات الجزائية إذا تمت باستخدام تقنية الاتصال المرئي والمسموع عن بعد، وتطبق عليها القواعد العامة بشأن ضبط الجلسة وإدارتها وإجراءات نظر الدعوى وإثباتها وإصدار الأحكام.

سادساً- محضر الجلسة الإلكتروني في التقاضي الإلكتروني:

تسجل جلسات المحاكمة التي تعقد باستخدام تقنية الاتصال المرئي والمسموع عن بعد، وتحفظ، في دعامات إلكترونية تكون لها صفة السرية، ولا يجوز تداولها أو الاطلاع عليها أو نسخها إلا بإذن من رئيس المحكمة المختصة أو رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم، وللمحكمة أن تأمر بتفريغها في محاضر يوقعها رئيس الجلسة وأمين السر، وتعتبر سندًا رسميًا بما دون فيها، وتنتج كافة آثارها القانونية، ويباشر القاضي إدارة الجلسة عبر الموقع الإلكتروني من خلال جلوسه في قاعة المحكمة، على أن تكون قاعة المحكمة مزودة بشاشات مرتبطة بأجهزة الحاسوب لكي يكون بالإمكان مشاهدة أطراف الدعوى شخصيًا والاستماع للشهود والخبراء عند الحاجة، ويستطيع الخصوم الحصول على نسخة من الملف المسجل والمخزن تقنيًا أو إرسالها إليهم بواسطة البريد الإلكتروني[٤٤].

وفي حالة طلب أصل الوثائق والأدلة المقدمة في الدعوى يستطيع المحامي تأمين إرسالها إما بالحضور الشخصي إلى المحكمة أو إرسالها بواسطة بريد النظام الإلكتروني الذي يعتبر جزءًا من وحدة الاعلانات الإلكترونية.

أما عن سير جلسات الدعوى في التقاضي الإلكتروني، فإنها تبدأ بسماع أقوال وكلاء أطراف الدعوى، حيث يقوم كاتب الضبط بإدخال أقوالهم على الحاسوب في المحرر الإلكتروني للدعوى، وهو شبيه بمحضر الجلسة في التقاضي العادي، ويتم عرض دفوع

---

[٤٤] د. حازم الشرعة، التقاضي، مرجع سابق، ص٦٠ ، ص٧٠.

الخصوم وطلباتهم على شاشة العرض. كما ويمكن أن يتحدث الخصوم بواسطة (المايك) المخصص لذلك ويقوم البرنامج بنقل تلك الإشارات الصوتية وترجمتها إلى كلمات تدون في المحرر الإلكتروني ويظهر على شاشة العرض الموجود في قاعة المحكمة. ومن جهة أخرى يقوم الخصوم بتقديم مستندات الدعوى ووثائقها وبياناتها بشكل إلكتروني[٤٥].

ونؤكد أن تدوين إجراءات التقاضي الإلكتروني يتم تقنين في ملف الدعوى الإلكترونية، الذي يكون عبارة عن برنامج يحتوي على قدرة تخزينية للصوت والصورة، بحيث يستطيع القاضي مباشرة المحاكة إلكترونياً من خلال المحضر الإلكتروني الذي يظهر فيه صوت وصورة القاضي وصوت وصورة أطراف الدعوى، وبعد الانتهاء من كل جلسة يقوم أمناء السر بطباعة محضر الجلسة كما حصلت تماماً. أما مرفقات الدعوى من مستندات وبيانات، فإنها تحفظ مع ملف الدعوى وتخزن صورة المسح الضوئي لها على ملفات معينة[٤٦].

حيث إن الدعامة الورقية هي التي تجسّد الوجود المادي للمعاملات التقليدية ولا تعد الكتابة دليلاً كاملاً للإثبات إلا إذا كانت موقعة بالتوقيع اليدوي، أما التقاضي الإلكتروني فيتم إثباته عبر المستند الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني، فالمستند الإلكتروني يتبلور فيه حقوق طرفي التعاقد، فهو المرجع للوقوف على ما اتفق عليه الطرفان وتحديد التزاماتها القانونية، والتوقيع الإلكتروني هو الذي يضفي حجية على هذا المستند.

وبعد الانتهاء من جلسات المحاكمة في التقاضي الإلكتروني كافة، تكون إجراءات الدعوى ومستنداتها وأقوال أطرافها كافة مدونة على دعامات إلكترونية من خلال صفحات المحكمة الإلكترونية الأمنة، والتي يكون لكل قاض في هيئة المحاكمة نسخة

---

[٤٥] المرجع السابق، ص٧٣.

[٤٦] د. عبد العزيز الغانم: المحكمة الإلكترونية، دارسة تأصيلية مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٦م، ص٢٦٤.

منها، بحيث تجري المداولة الإلكترونية بين أعضاء الهيئة لتوصلهم إلى حكمهم النهائي في الدعوى، حيث يصدر القرار ويتم التوقيع عليه من قبلهم من خلال تفعيل التوقيع الإلكتروني على ملف الدعوى القضائية. وبعد التوقيع على الحكم، يقوم موظف قلم المحكمة الإلكترونية بالإعلان عن الحكم للأطراف فور صدوره، وبذات الوقت يتم إيداعه في ملف الدعوى ليتمكن الأطراف من الاطلاع عليه، وهو ما يضمن الإعلان الشخصي للأحكام، ومن ثم يكون الحكم محلاً للتنفيذ بالنسبة للمحكوم له، ويمكن المحكوم عليه الطعن به حسب القواعد العامة للطعن وأحكامها وشروطها[٤٧].

الفرع الثاني
إجراءات التقاضي الإلكتروني

تعرف الدعوى الإلكترونية بأنها: سلطة اللجوء للقضاء الإلكتروني من أجل الحصول على تقرير حق موضوعي، أو حمايته ويتم ذلك عبر وسائط إلكترونية ومن خلال شبكة الإنترنت[٤٨].

وتتضمن الدعوى الإلكترونية التي تباشر عبر الوسائل التقنية، ذات الإجراءات التي يجب اتباعها في الدعوى بالوسائل التقليدية، ولا تختلف الأولى عن الثانية إلا في مباشرة الإجراءات بالوسائل الإلكترونية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً- الإيداع الإلكتروني لصحيفة الدعوى:

يُعد أول إجراء يقوم به المدعي هو إيداع صحيفة الدعوى مباشرةً إلى المحكمة المختصة، وقد أجاز قانون تبسيط إجراءات التقاضي ولائحته التنظيمية، تقديم صحف الدعاوى وطلبات التنفيذ والطعون والمذكرات والمستندات وتبادلها إلكترونياً.

---

[٤٧] المرجع السابق، ص٣٨١.

[٤٨] د. نادية أبو طالب: إجراءات المحكمة الإلكترونية ومدى قانونية تطبيقها في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، ٢٠١٨م، ص٤٨.

حيث نصت المادة الخامسة منه على أنه: "استثناء من قانون المعاملات الإلكترونية، يجوز رفع الدعاوى المنصوص عليها في المادة (١) من هذا القانون، والطعن في الأحكام الصادرة فيها، بصحيفة تودع أمانة سر المحكمة عن طريق الأنظمة الإلكترونية المخصصة لذلك، وفقاً للضوابط المحددة من قبل رئيس مجلس الشؤون الإدارية للقضاء، كما يجوز كذلك إيداع المذكرات وتقديم المستندات والطلبات والاطلاع على أوراق الدعوى أو الطعن إلكترونياً، ويسري حكم هذه المادة على جميع الدعاوى غير المنصوص عليها في هذا الفصل، وعلى الطعن في الأحكام الصادرة فيها". كما أوجبت اللائحة التنظيمية للقانون في المادتين (٣ و ٤) إنشاء سجلات في النظام الإلكتروني في كل محكمة لقيد الدعاوى وطلبات التنفيذ، وإنشاء ملف بالنظام الإلكتروني لكل دعوى.

ويتم تسجيل الدعوى إلكترونيًا من خلال شبكة الإنترنت؛ حيث يدخل المدعي على شبكة الويب، والولوج إلى المواقع الإلكترونية ذات العلاقة بتسجيل الدعوى، وهي عن طريق النظام الإلكتروني، ما لم يرخص لهم من رئيس المحكمة المختصة أو رئيس الدائرة المعنية، بتقديمها ورقيا إلى أمانة سر المحكمة. هذه الخدمة بتقديم الدعاوى وتسجيلها إلكترونيًا عبر بوابة لنظام الإلكتروني المحدد في الفقرة الثالثة من المادة الاولى من اللائحة التنظيمية لقانون تبسيط إجراءات التقاضي وهذه الخدمة تتيح لطالب قيد الدعوى تقديمها عبر الوسائل الإلكترونية وفقا للمواد والإجراءات القانونية، والقواعد المرسومة في الخدمة، وفي بيئة إلكترونية تقنية آمنة، وذلك دون الحاجة إلى مراجعة المحكمة[٤٩].

ثانياً- إعلان صحيفة الدعوى إلكترونياً:

يتم الإعلان الإلكتروني لأطراف الدعوى بوسائل التقنية الحديثة كالهاتف المحمول من خلال إرسال رسالة نصية (sms) أو بواسطة البريد الإلكتروني الرسمي للجهات

---

[٤٩] د. ليلى عصماني، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، العدد١٣، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ٢٠١٦م، ص٢٢١-٢٢٢.

الحكومية أو غير الحكومية، وحتى نكون أمام الإعلان الإلكتروني سليم من الناحية القانونية يجب أن يتم وصول علم للخصوم بمضمون الدعوى وصحيفتها، ورقم الدعوى، ومكانها وتاريخ انعقادها، وأمام أي دائرة من دوائر المحكمة في حال تعدد دوائرها[٥٠].

وقد نصت المادة (١/١٨) من قانون تبسيط إجراءات التقاضي على أنه: "استثناء من قانون المعاملات الإلكترونية، ومع مراعاة الأحكام الواردة في قانون الإجراءات المدنية والتجارية بشأن إعلان الأوراق القضائية، يجوز أن يتم الإعلان برسالة هاتفية مكتوبة، أو بأي وسيلة اتصال إلكترونية قابلة لحفظه، واستخراجه، يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الشؤون الإدارية للقضاء". كما نظمت المواد (٣٢-٣٩) من اللائحة التنظيمية أحكام وضوابط وإجراءات الإعلان الإلكتروني، تنفيذا لهذا النص.

ويعد تطبيق هذه الأساليب في نظام الإعلان الإلكتروني للدعاوى بالاعتماد على الثورة الإلكترونية الهائلة خطوة رائدة وفعالة تسهم في تقليل أمد التقاضي وتسريع الفصل في القضايا، بيد أن هذه الوسائل تكاد تستخدم يوميًا وعلى نحو كبير لدى غالبية الأفراد، وتسهم هذه الوسائل بتقليل معاناة الخصوم ووكلائهم في عملية الإعلان الإلكتروني[٥١].

ثالثاً- المرافعة إلكترونياً:

حيث يمكن من خلال تقنية البريد الإلكتروني، تقديم الخصوم لمذكراتهم ودفاعهم ودفوعهم بطريقة إلكترونية من خلال المحررات الإلكترونية والصور والتسجيلات الصوتية والفيديوية، التي يعن لهم تقديمها إلى المحكمة.

وقد نصت المادة (٢٧) من اللائحة التنظيمية لقانون تبسيط إجراءات التقاضي على أنه: "...يجوز لأطراف الدعوى إيداع مذكرات الرد أو التعقيب وسائر المستندات وما في حكمها لدى أمانة سر المحكمة المختصة عن طريق النظام الإلكتروني..."، وقد اعتبرت المادة (٢٩) من اللائحة أن تقديم الذكرات والمستندات وتبادلها إلكتروني بين

---

[٥٠] المرجع السابق، ص٢٢٣.

[٥١] د. أسعد منديل، ص٢١-٢٢.

أطراف الدعوى عن طريق النظام الإلكتروني، تعتبر إجراءات حضورية وتنتج آثارها القانونية، كما نصت المادة (٤٨) من ذات اللائحة على أنه: "يعتد بحضور المتهم وباقي الأطراف للجلسة باستخدام تقنية الاتصال المرئي والمسموع عن بعد ولو كانوا خارج نطاق الاختصاص المحلي للمحكمة أو خارج الدولة...". ونصت المادة (٥١) من اللائحة ذاتها على أنه: "تتحقق أحكام الحضور والعلانية في المحاكمات الجزائية إذا تمت باستخدام تقنية الاتصال المرئي والمسموع عن بعد...". ووفقاً للمادة (٥٦) من اللائحة، يجوز في سائر الدعاوى أن تستعين المحاكم بالاتصال المرئي والمسموع عن بعد، في سماع المرافعات وأقوال الشهود والخبراء والمترجمين وغيرهم.

رابعاً- الإثبات الإلكتروني والأدلة الإلكترونية:

وأهم وسائل الإثبات الإلكتروني؛ الإثبات بالمحررات الإلكترونية، وبالتوقيع الإلكتروني، وقد سبق القول بأن المشرع العماني يعطي لهذه المحررات حجية المحررات الورقية، متى توافرت فيها الشروط القانونية، كما يأخذ التوقيع الإلكتروني حجية التوقيع التقليدي وفقا لشروط معينة.

خامساً- إلكترونية المداولة في الحكم القضائي بالوسائل التقنية:

يجوز اعتماد هيئة المحكمة على تقنية اجتماعات الفيديو كونفرنس أو غيرها من وسائل الاتصال الحديثة، ومن ثم يمكن إجراء المداولة إلكترونيًا بين القضاة بشأن الحكم في القضية المعروضة عليهم لو تعذر الاجتماع المادي بينهم شريطة اتخاذ التدابير التكنولوجية التي تضمن سرية المداولة التي تجرى عبر شبكة الإنترنت، وعدم انتهاك الغير لها مما يخل بأمن وسرية المداولة[٥٢].

---

[٥٢] د. محمود مختار عبدالمغيث، مرجع سابق، ص ٢٠٣-د. محمد علي سويلم، التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية في المواد المدنية والتجارية، مرجع سابق، ص٨٢١.

سادساً- تحرير الحكم والنطق به في الدعوى الإلكترونية:

نتفق مع الفقه القانوني[٥٣]، ومع أحكام القضاء في جواز الاستعانة بالوسائل التكنولوجية في كتابة الحكم، حتى في ظل القانون الحالي، ودون حاجة إلى تعديل تشريعي يسمح بذلك، حيث إن القانون ليس فيه ما يمنع القاضي من الاستعانة بالوسائط الآلية الحديثة كالحاسب الآلي في كتابة الحكم، ولا ينال ذلك من سرية المداولة فيه، ويتميز الحكم الإلكتروني بأن عملية إصداره تكون بشكل أسرع بكثير مما هو عليه الحكم التقليدي، وذلك لما توفره التقنيات الحديثة من مكنة حفظ واسترجاع المعلومات، وإتاحة الفرصة للقاضي للاستعلام من المراجع القانونية ومدونات الأحكام القضائية والسوابق القضائية، بسرعة وسهولة، كما يوفر للخصوم الدخول على ملف الدعوى بموقع المحكمة الذي تم تزويده بالحكم القضائي، والطعن عليه من خلال الرقم السري الخاص بالخصم[٥٤].

سابعاً- إعلان الحكم القضائي إلكترونياً:

إذا أقيمت الدعوى بالطريق الإلكتروني، جاز إعلان الخصوم بالأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة بذات الطريق، وإذا حضر المدعى عليه في أية جلسة، أو رفع المستندات والمذكرات إلكترونيًا اعتبر الحكم المنهي للخصومة حضوريا في مواجهته. ويتم نشر الحكم على الموقع الإلكتروني للقضية وإبلاغه للخصوم بالوسائل الإلكترونية.

ثامناً- قانون تبسيط إجراءات التقاضي في شأن بعض المنازعات:

إجابة على التساؤل الذي طرحناه في إشكالية البحث، بشأن قانون تبسيط إجراءات التقاضي، وهل يعد تقاض إلكتروني أم عدالة تنبؤية؛ فإنه يمكن القول وفي ضوء ما سبق، إن هذا القانون يمثل صورة من صور التقاضي الإلكتروني بالوسائل الإلكترونية، وليس من صور العدالة التنبؤية؛ لأن العدالة التنبؤية تقوم على النحو الذي سيأتي بيانه

---

[٥٣] د. سيد أحمد محمود، مرجع سابق، ص٣٣١.

[٥٤] د. خالد حسن لطفي، مرجع سابق، ص١٣٩-١٤٠.

على حلول التكنولوجيا وخوارزميات الذكاء الاصطناعي محل العنصر البشري (القاضي)، أما التقاضي الإلكتروني، ففكرته تكمن في استعانة القاضي بالوسائل الإلكترونية في مباشرة الإجراءات، على النحو المبين في قانون تبسيط إجراءات التقاضي ولائحته التنفيذية.

المبحث الثاني

العدالة التنبؤية ودورها في الواقع القضائي المعاصر

شاع في الآونة الأخيرة مصطلح القضاء الإلكتروني، وهو فكرة تختلف عن فكرة التقاضي الإلكتروني التي سبق تناولها في المبحث الأول، حيث يختلف المقصود من إلكترونية القضاء (أو التقاضي الإلكتروني) تمامًا عن المقصود من القضاء الإلكتروني، وذلك لما يلي[٥٥]:

١- **إلكترونية القضاء:** مصطلح يقصد به استخدام الوسائط الإلكترونية في إجراءات التقاضي، بداية من المطالبة القضائية والإعلان والإخطار، ومرورًا بإجراءات سير الدعوى وما يجرى في جلساتها، وانتهاء بصدور الحكم النهائي فيها والطعن فيه وتنفيذه، وهذا يعني اعتبار الوسائط الإلكترونية وسائل معاونة للقاضي في عملية التقاضي، وليست بديلة للقاضي ولا تحل محله.

٢- **أما القضاء الإلكتروني:** فيقصد به حلول الوسائط الإلكترونية محل الشخص الطبيعي (كالقاضي أو المحكم)، بحيث تقوم هذه الوسائط بدوره في إصدار القرارات أو الأحكام، في المنازعات الناشئة عن المعاملات المالية الإلكترونية، كأعمال البنوك والنفقات والمواريث والوصايا وغيرها، وتوجد لهذا النوع تطبيقات في بعض الأنظمة القضائية، كالقاضي الافتراضي أو الإلكتروني في أمريكا، وكذلك توجد تجربة على ذلك

---

[٥٥] د.سيد أحمد محمود، مرجع سابق، ص٣١٥.

في بيروت بلبنان[٥٦]، وهي فكرة تعتمد على الذكاء الاصطناعي[٥٧]، والحلول محل الذكاء البشري فيها[٥٨].

---

[٥٦] د. سيد أحمد محمود: إلكترونية القضاء والقضاء الإلكتروني وإلكترونية التحكيم والتحكيم الإلكتروني، دار الفكر والقانون، ٢٠١٥م، ص ٩٧ وما بعدها.

[٥٧] مصطلح الذكاء الاصطناعي (AI) يشير إلى الأنظمة أو الأجهزة التي تحاكي الذكاء البشري لأداء المهام والتي يمكنها أن تحسن من نفسها استنادًا إلى المعلومات التي تجمعها. وهو يتعلق بالقدرة على التفكير الفائق وتحليل البيانات أكثر من تعلقه بشكل معين أو وظيفة معينة؛ وعلى الرغم من أن الذكاء الاصطناعي يقدم صورًا عن الروبوتات عالية الأداء الشبيهة بالإنسان التي تسيطر على العالم؛ إلا أنه لا يهدف إلى أن يحل محل البشر؛ وإنما يهدف إلى تعزيز القدرات والمساهمات البشرية بشكل كبير؛ مما يجعله أصلاً ذا قيمة كبيرة من أصول الأعمال. وعلم الذكاء الاصطناعي هو أحد علوم الحاسب الآلي الحديثة، التي تبحث عن أساليب برمجية متطورة للقيام بأعمال واستنتاجات تشابه ولو في حدود حقيقة تلك الأساليب التي تنسب لذكاء الإنسان، فهو بذلك علم يبحث أولا في تعريف الذكاء الإنساني وتحديد أبعاده، ومن ثم محاكاة بعض خواصه. (د. ثائر محمود، د. صادق عطيات: مقدمة في الذكاء الاصطناعي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٦م، ص١٤).

ويعرف الذكاء الاصطناعي بأنه: "عملية محاكاة الذكاء البشري عبر أنظمة الكمبيوتر، في محاولة لتقليد سلوك البشر ونمط تفكيرهم وطريقة اتخاذهم للقرار، أي إعطاء الآلة القدرة على التفكير مثل الإنسان والتصرف مثل الإنسان". (د. أحمد فوزي ملوخية: نظم المعلومات الإدارية، مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠٠٩م، ص٢٧٤).

[٥٨] هناك فارق بين "تكنولوجيا القضاء" و "الذكاء الاصطناعي"، إذ يقصد بالأول: التحول من إجراءات التقاضي التقليدية التي تمارس عبر مستندات ورقية تقليدية وإجراءات تتم بكاملها بمعرفة العنصر البشري، إلى الإجراءات الإلكترونية التي تباشر من خلال وسائل التكنولوجيا وتقنيات الاتصال الحديثة، وأهمها أجهزة الحاسب الآلي ووسائل الاتصال المسموعة، والمرئية، والمقروءة، والتي تحل فيها المحررات الإلكترونية محل المحررات التقليدية ويقتصر دور العنصر البشري فيها على تغذية الجهاز بالمعلومات والبيانات والمستندات، بحيث يقوم هذا الأخير بعملية خزنها وحفظها، لاسترجاعها بسهولة عند طلبها أو البحث عنها، وهذه الأجهزة التقنية لا تحل تماما محل العنصر البشري؛ وإنما تعد وسائل مساعدة في تيسير وتسيير إجراءات التقاضي، ولا يمكن حلولها محل القاضي –أو المحكم– في اتخاذ القرارات وإصدار الأحكام؛ وإنما له أن يستعين بها في ذلك من خلال ما تم خزنه وحفظه من وثائق وقوانين وسوابق قضائية ومناقشات مع الخصوم والشهود، وغير ذلك.

وقد أصبحت فكرة القاضي الإلكتروني أو الروبوت القاضي أو القضاء اعتمادًا على وسائل العدالة التنبؤية، محور نقاش فقهي وقانوني قائم نتيجة لتطور الذكاء الاصطناعي، فهي ظاهرة لا تبدو في يوم من الأيام وكأنها تهديد للمهنيين القانونيين، بل هي بمثابة مساعدة ثمينة، سواء بالنسبة لهم أو للمتقاضين من وجهة نظر البعض ومرفوضة ومحكوم عليها بالفشل من وجهة نظر البعض الآخر[٥٩]، لكن ما هي التقنية المستخدمة في هذا المجال؟ وماذا تجلب من مزايا ومن مثالب؟

تأتي "العدالة التنبؤية" في طليعة الممارسات القانونية المستقبلية. فما هو القاضي الإلكتروني أو الذكاء الاصطناعي أو "العدالة التنبؤية"؟

هي أداة حاسوبية، تستند إلى قاعدة بيانات فقهية، والتي، باستخدام خوارزميات الفرز و"الشبكات الإلكترونية" (الأكثر تقدمًا)، ستساعد على توقع ما سيكون إحصاءات

بينما يقصد بالذكاء الاصطناعي في المجال القضائي –أو التحكيمي– أحد أمرين؛ الأول: أن تحل الآلة محل القاضي –أو المحكم– فتقوم باتخاذ القرار أو إصدار الحكم بدلا منه، عبر خوارزميات الذكاء الاصطناعي وبرامج محاكاة السلوك البشري التي تتم تغذية الآلة بها، لإجراء عمليات تحاكي التفكير البشري وتستنتج القرار الصحيح، وهذا الأمر مرفوض من جانبنا. والثاني: الاستعانة في الإجراءات بالوسائل التكنولوجيا الحديثة التي تعتمد في عملها على خوارزميات الذكاء الاصطناعي، كوسيلة مساعدة للعنصر البشري في بعض الإجراءات، كالقيد الإلكتروني لصحيفة الدعوى، وتحديد الجلسة الكترونيًا، والإعلان الإلكتروني، والاطلاع الإلكتروني، وتبادل المستندات الكترونيًا، وسماع الخصوم والشهود الكترونيًا، والمداولة الإلكترونية، وإعلان الحكم كذلك، وغير ذلك من الإجراءات التي يكون حلول الذكاء الاصطناعي فيها محل العنصر البشري المعاون للقاضي نسبيًا، دون التدخل في إصدار الحكم أو اتخاذ القرار. وهذه الصورة الثانية من صور استخدامات الذكاء الاصطناعي هي التي نعنى بها هنا ونتناولها من خلال هذه الدراسة، مناشدين المشرعين إلى التحول التقني في الإجراءات باستخدام وسائل تكنولوجية ذكية تسهم في سهولة الإجراءات لتحقيق عدالة ناجزة تحترم فيها الضمانات القانونية والقضائية والتحكيمية. (عبدالله عبدالحي الصاوي: انعكاس الذكاء الاصطناعي على الإجراءات القضائية والتحكيمية"، مؤتمر "التكنولوجيا الحديثة أحد التحديات القانونية المعاصرة"، كلية القانون، جامعة الشارقة، مارس ٢٠٢١م، ص١٨).

[59] Laurine Tavitian، JUSTICE PRÉDICTIVE: OU EN EST-ON? JUILLET 2016: https://www.villagejustice.com/articles/local/

واحتمالات نجاح هذه الحجة أو تلك. هذا هو على الأقل الطموحات المعلنة لهذا النوع من الأدوات.

إن الذكاء الاصطناعي يعرف بأنه مجموعة من النظريات والخوارزميات والتقنيات المستخدمة لإنشاء آلات قادرة على محاكاة الذكاء البشري. نحن نتحدث أيضًا عن التنبؤ، وهو شكل من أشكال القوالب القانونية أو ما يعرف بقانون النمذجة، من خلال أتمتة العملية القضائية والاجتهادات القضائية المصاحبة للحكم أو القرار وأتمتة إنتاج تلك الأعمال على أساس قرارات محتملة[٦٠]. والذكاء الاصطناعي يمكن أن يخلق برامج حاسوبية يمكنها إعادة إنتاج وأداء المهام التي يقوم بها البشر الذين يحتاجون إلى التعلم والتنظيم والذاكرة والتفكير. ويستند إلى تقدم التعلم العميق المدعوم من خلال الوصول إلى البيانات الكبيرة للفقه، تقوم الخوارزمية بحساب احتمالات حل النزاع، ومقدار التعويضات المحتملة وتحديد وسائل القانون أو الحقائق الأكثر صلة في القرارات والأحكام السابقة التي أصدرتها المحاكم[٦١].

والسؤال المطروح هو ما إذا كان هذا النظام الجديد سيغير ممارساتنا القانونية والقضائية، أو يزيل مهام إجراءات معينة، إن لم يكن هذا الأخير نفسه، أو إذا لم نتعلم، من اليوم، للعمل والتفكير في القانون وفقا لاستخدام هذه الوسائل الحديثة. وفي ظل قيام بعض المحامين وغير المحامين باختبار هذه المنتجات "الجديدة". سرعان ما سيكون لدينا قضاة إلكترونين ولكن هل ستتمكن هذه العدالة التنبؤية من الاستجابة

---

[٦٠] انظر مقال Daniel Mainguy نظرة تنبؤية على العدالة التنبؤية ١٧مارس ٢٠١٧م على الرابط التالي:

http://www.daniel-mainguy.fr/2017/02/regard-predicitf-sur-la-justice predictive.html

[٦١] ميريام كويمنر الذكاء الاصطناعي والعدالة مجلة SDmagazine بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠١٧م على الرابط التالي:

https://sd-magazine.com/securite-numerique-cybersecurite/intelligence artificielle-justice

للوعود المقدمة لمستخدميها؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي الآثار العملية لهذا الاستخدام؟[٦٢].

ومتى يتم اتخاذ حكم قضائي بواسطة روبوت؟ مثل هذا المستقبل أصبح واقع ذلك أن تطوير الذكاء الاصطناعي وتطبيقه على عالم القانون يسمحان بتنبؤ مثل هذا المستقبل. ونتناول فكرة العدالة التنبؤية في المطالب الآتية:

المطلب الأول

فكرة العدالة التنبؤية في القانون المقارن

أولاً- المقصود بالعدالة التنبؤية:

تقوم فكرة العدالة التنبؤية على استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي في عملية التقاضي، بحيث تحل الآلة محل البشر في الفصل في النزاع المطروح، وفي ظل القاضي الروبوت، توجد خوارزميات تجعل من الممكن حساب (التنبؤ) معدل نجاح النزاع. وفي الواقع، يعد تحليل القانون والتنبؤ أحد تطبيقات تطوير الذكاء الاصطناعي باستخدام البيانات الكبيرة[٦٣].

وبدءًا من تاريخ الحالات القريبة، للإجابة على الأسئلة المثيرة للجدل. يمكن القول بأن التحليلات التنبؤية تقتصر على اقتراح استراتيجيات قانونية مبنية على سيناريوهات، ولكنها يمكن أن تذهب إلى أبعد من ذلك من خلال التنبؤ بمعدل النجاح أو الفشل في قضية معينة. في الواقع، يعد استخدام الذكاء الاصطناعي نقطة تحول في القانون والعدالة بعمق كبير[٦٤].

---

(62) Romain Boucqle، La justice prédictive en question 14 Juin 2017 http://www.dalloz-actualite.fr/chronique/justice-predictive-en-question.

(63) R.Moorhead, "Lawyers learning about prediction" (19 janvier 2017): https://lawyerwatch.wordpress.com/2017/01/19/lawyers-learning-about prediction/

(64) Cf. l'excellent article très complet sur ce sujet de julie Sobowale dans l'Amarican Bar Association Journal: http://www.abajournal.com/magazine/article/how_artificial_intelligence_is_transforming_the_legal_profession

وقد ركز استخدام التحليل القانوني التنبؤي في السابق على تحليل الوثائق والحجج في سياق تقديم الأدلة أثناء المحاكمة، لا سيما في النظم الأنجلو-أمريكية التي تعرف قواعد محددة جدًا من الأدلة، وحيث يجب فحص الآلاف والمئات من الوثائق في بعض الأحيان، ما يسمى الاكتشاف[٦٥].

ثانياً- أساس نشأة فكرة العدالة التنبؤية والتقاضي بالذكاء الاصطناعي:

تم الاعتراف بتكامل ودقة استخدام التنبؤ في إطار "النشر الإلكتروني للأحكام"، ففي عام (٢٠١٦م) تم التنبؤ بالقرارات القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بدقة (٧٩٪) باستخدام طريقة الذكاء الاصطناعي التي طورها علماء حواسيب في جامعة كوليدج لندن، هذه الطريقة هي الأولى للتنبؤ بنتائج محكمة دولية رئيسية من خلال تحليل نصوص وكلمات القضية تلقائيًا باستخدام خوارزمية آلية. صحيح أنه في هذا النزاع، كان هناك أكثر من (١٣) مليون قضية لفحصها! يستخدم برنامج التشفير التنبؤي نموذجًا رياضيًا وبرمجة الذكاء الاصطناعي لرقمنه المستندات الإلكترونية وتحديد البيانات ذات الصلة بالقضية أو بمسألة قانونية محددة. يتلقى برنامج التشفير التنبؤي سلسلة من الوثائق ويطلب منه تحديد الوثائق ذات الصلة، والتي كان يجرى دراستها وفحصها من قبل القاضي البشرى.

وفي مشروع الذكاء الاصطناعي للمنظمة العفو الدولية تم الإعلان عن أن أنظمة الذكاء الاصطناعي "القاضي" التي ابتكرها علماء حواسيب في جامعة كوليدج لندن برمجيات قادرة على تقييم الأدلة القانونية والمسائل الأخلاقية المتعلقة بالصواب والخطأ، واستخدمت للتنبؤ بدقة بنتائج المئات من القضايا الواقعية[٦٦]. وقد توصل "قاضي" الذكاء الاصطناعي إلى نفس الأحكام الصادرة عن القضاة في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ما يقرب من أربع حالات من كل خمسة حالات تنطوي على

---

(65) Romain Boucqle، La justice prédictive en question, op.cit.

(٦٦) للمزيد انظر: Chris Johnston and agencies مقال بعنوان "الذكاء الاصطناعي "القاضي"، جريدة الجارديان البريطانية بتاريخ ٢٤ / ١٠ / ٢٠١٦م، على الرابط التالي:
https://www.theguardian.com/technology/2016/oct/24/artificial-intelligence judge-university-college-london-computer-scientists? CMP=share_btn_tw.

التعذيب والمعاملة المهينة وانتهاك الخصوصية[٦٧]، وقد تسببت تجربة كلية لندن الجامعية في إثارة ضجة عندما قام الباحثون بتحليل (٥٨٤) حالة من قضايا المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في الانتهاكات المتعلقة بثلاث مواد من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وكانت نتيجة معدل التنبؤ أكثر من (٧٠٪)[٦٨].

ثالثاً- متطلبات التحليل التنبؤي باستخدام الذكاء الاصطناعي:

يتطلب التحليل التنبؤي لقرارات المحكمة أولاً وجود تراث من قرارات وأحكام المحاكم، وعلى قدر الإمكان والأهمية بنفس الطريقة، تحتاج إلى قاعدة بيانات قانونية شاملة. في هذا الصدد، في فرنسا يجرى إتاحة جميع قرارات العدالة لجميع المواطنين[٦٩]، ويرى بعض من الفقه أن التحليل التنبؤي لأحكام وقرارات المحاكم منطقي في النظم الأنجلو أمريكية، حيث تبنى الأحكام بشكل أساسي على دراسة واتباع السوابق القضائية الذي يعد أمرًا أساسيًا في واقع هذا النظام، تتطلب هذه القاعدة من المحاكم إصدار قرارات وفقًا للقرارات السابقة. وفي الولايات المتحدة تكون المحكمة ملزمة بأحكامها القضائية الخاصة بها.

---

[٦٧] توقع منظمة العفو الدولية نتائج تجارب حقوق الإنسان منشور على موقع جامعة كوليدج لندن على الرابط التالي:
http://www.ucl.ac.uk/news/news-articles/1016/241016-AI-predicts-outcomeshuman-rights-trials

[٦٨] توقع القرارات القضائية الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: منظور معالجة اللغات الطبيعية مقاله بحثيه للقائمين على مشروع التجربة:
Nikolaos Aletras، Dimitrios Tsarapatsanis، Daniel Preoţiuc-Pietro، Vasileios Lampos، "Predicting judicial decisions of the European Court of Human Peer Computer Rights: a Natural Language Processing perspective"، Science2:e93 (2016): https://peerj.com/articles/cs-93/
للمزيد انظر:
Daniel Martin Katz, Michael J Bommarito II, Josh Blackman, "Predicting the Behavior of the Supreme Court of the United States: A General Approach", Cornell University، 2014? Theodore W. Ruger, Pauline T. Kim، Andrew D. Martin, and Kevin M. Quinn, "The Supreme Court Forecasting Project: Legal and Political Science Approaches to Predicting Supreme Court Decision making", 104 Colum. L. Rev. 1150 (2004).

[٦٩] وقرارات المحكمة متاحة على الرابط التالي: www.justice.gouv.fr

وبالتالي فإن مفهوم "الرأي المخالف" –وهو أن القاضي قد يعبر عن عدم موافقته لأسباب الأحكام والقرارات السابقة للمحكمة التي يعمل بها– وهذا النظام يستخدم في بعض المحاكم العليا مثل الولايات المتحدة أو المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في أوروبا. ومن ثم فإن تحليل هذه الآراء والأحكام المخالفة يجعل من الممكن تشكيل تحليل للمواقف الفردية للقضاة، وبالتالي التنبؤ بما يفكر فيه كل قاض فيما يتعلق بالقرارات التي شارك فيها في الماضي. وهذا ما يسمى ب "التنميط" للقضاة[٧٠].

ويرى هذا الجانب من الفقه وخاصة النظم اللاتينية أنه، وإن كان التوقع القضائي والعدالة التنبؤية، وإن كانت مفيدة في بعض عمليات التقاضي إلا أن فكرة وجود القاضي الإلكتروني غير مستساغة بالنسبة لطبيعة العملية القضائية وأن هذه العدالة التنبؤية تأتي من العالم الأنجلوسكسوني ولا تتماشى مع النظم اللاتينية بل تؤثر على عمل القاضي البشري[٧١]، ومن ثم فإننا نرى أن الاعتماد على القاضي الإلكتروني يعد تحد للقاضي البشرى بما ينطوي عليه من مخاطر وما يمثله من فرص جيدة ومواتية لتبسيط التقاضي، حيث تنطوي العدالة التنبؤية، والاعتماد على القاضي الإلكتروني على تحولات كبيرة ولكنها متناقضة.

الفرع الأول

تحديات العدالة التنبؤية وأهدافها

لطالما واجهت العدالة تحديات متعددة: كاستقلالها، وكفاءتها ونوعيتها، ومواردها، وتكنولوجيات المعلومات. وقد تم التغلب على بعضها، والبعض الآخر ما زال باقيًا، وأحيانًا تظل تلك التحديات ولكن في صور أشكال أخرى. وتعرض لنا التحديات الجديدة، والمثيرة، والتي يمكن أن تعلن عن تعطيل الوصول إلى القاضي ومكتبه، كطرق عمل للقضاة والكتبة وموظفي المحاكم، حيث إنه بعد صعود الإنترنت وإضفاء

---

(70) LE BLOG DEHUBERT DE VAUPLANE, Quand les robots remplaceront les juges-17/06/2017.

(71) Romain Boucqle, La justice prédictive en question 14 Juin 2017, op.cit

الطابع الإلكتروني على البيانات، فإن البيانات المفتوحة للقرارات القضائية، مقترنة بتطوير الخوارزميات والذكاء الاصطناعي، يجعل القاضي يخضع لتحدٍ جديد في الواقع وهو: العدالة التنبؤية[٧٢].

أهداف العدالة التنبؤية:

١- تهدف العدالة التنبؤية، المستندة إلى الكم الهائل والمجاني للقانون والأحكام والبيانات المفتوحة، إلى تسريع حل النزاعات وزيادة اليقين القانوني، من خلال تحسين القدرة على التنبؤ بالقرارات القضائية.

وفي الواقع سيكون لدى القضاة، من خلال استخدامه لتلك البيانات معرفة أفضل بالممارسات القضائية لزملائهم وستتمكن الأطراف من تحديد أدق لفرص نجاح الإجراء القضائي، بالإضافة إلى أكثر الوسائل ذات الصلة، وفي المقابل، ينبغي أن يعزز التزامن المفتوح للبيانات والذكاء الاصطناعي إلى إمكانية الوصول إلى القانون والمساواة في نظام العدالة، فضلاً عن تحقيق الاستقرار والمواءمة والتقارب في الفقه القانوني، ومن المؤكد أنها أساليب أكثر مثالية وفعالة بنفس القدر لتحقيق هذه الغاية. ولكن في حقيقة الأمر من الممكن أن تحقق التطورات التكنولوجية المتوقعة على المدى القصير وحدة وترابط فقه السوابق القضائية.

٢- من شأن استخدام الخوارزميات للتنبؤ في أكثر الملفات تكرارًا وسهولة -كتلك التي لا تتطلب سوى تقييم الضرر أو تطبيق معيار أو إطار محدد سلفًا- أن يشجع ويدعم تسوية العديد من الخلافات في مرحلة ما قبل اللجوء إلى القاضي، من خلال تطوير أساليب بديلة للتسوية، مثل الوساطة أو التوفيق. ومن خلال تقليص الوقت الذي يستغرقه البحث الدقيق على أساس الوقائع القانونية المتشابهة، فإن استخدام أنظمة العدالة التنبؤية أو ما يعرف (بالخوارزميات) من شأنه أن يسمح للقضاة بالقيام بأكثر

---

[٧٢] انظر: كلمة "جان مارك" نص مكتوب بالتعاون مع سارة أوليه، القاضية الإدارية، نائب رئيس مجلس الدولة الفرنسي في مؤتمر عقد مؤخراً في محكمة النقض، تحدث (جان مارك سوف)، نائب رئيس مجلس الدولة، عن العدالة التنبؤية في ١٢ فبراير ٢٠١٨م.

Jean-Marc Sauvé، La justice predictive, 12 février 2018; http://www.conseil etat.fr/Actualites/Discours-Interventions/La-justice-predictive .

المهام استهلاكا للوقت للنظر في قضايا جديدة أو معقدة[٧٣] وعندما تكون نتيجة التنبؤ بالقرارات مؤكدة حسب مقتضى الحال فقد تؤدي إلى تجنب اللجوء إلى القضاء أو إيثار توفير جهد التقاضي وتكلفته.

ومن ثم، فإن العدالة التنبؤية ستفضي إلى إعادة تركيز القضاة في القضايا التي تجلب فيها خبرتهم قيمة مضافة أكبر. ومن شأن هذه التطورات أن تسفر عن زيادة الثقة في العدالة من خلال الأحكام التي يمكن تطهيرها من مخاطرها الخاصة والقضاة المحررين من مهام متكررة أو أقل تعقيدا، فذلك لصالح نظام عدالة أسرع وأكثر أمنا وكفاءة[٧٤].

الفرع الثاني
أطر العدالة التنبؤية

يكمن خطر البرمجيات التنبؤية في أن القاضي، تحت تأثير المراقبة والاطلاع الناتجة عن المعالجة الإلكترونية الواسعة لقرارات المحكمة، يفقد حريته في التقدير والاستقلال ويفضل الارتكان إلى الرأي السائد أو الأغلبية من نظرائه. ومع ذلك، فإن خاصية العدالة هي أن كل حالة يتم فحصها على حقيقتها، مع نصيبها من اليسر والتعقيد غير القابل للاختزال الذي لا يمكن تنظيمه بواسطة البرامج الإلكترونية مهما كانت قوية حتى في الدعاوى الجماعية أو التكرار الشديد، فإن الخبرة الشخصية والمهنية للقضاة أمر ضروري، في حين تتم برمجة الخوارزميات لتنفيذ المهام المستهدفة، من مجموعة كبيرة من البيانات المعتمدة على التشابه[٧٥].

---

(73) T. Cassuto, « La justice à l'épreuve de sa prédictibilité»، AJ Pénal, 2017, p. 334. Voir aussi les propos de Cédric Villani rapporté par L. Ronfaut dans l'article « Cédric Villani avance sur l'intelligence artificielle », Le Figaro, 29 novembre 2017.

(74) A. Garapon، « Les enjeux de la justice prédictive », JCP G, 9 janvier 2017, doctr. 31.

(75) C. Villani dans une interview au Figaro, 19 janvier 2018, « L'Europe peut relever le défi de l'intelligence artificielle.

لذلك فإن أنظمة الذكاء الاصطناعي غير قادرة على الإجابة عن الأسئلة المباشرة أو على الأقل بصورة غير مباشرة ولا أن تحدد بمبادرة منها المسائل القانونية التي تنشأ عن تلك الأسئلة، ولا أن يفهمه القاضي البشرى من التسلسل الهرمي للقواعد والعلاقات بين الأوامر القانونية الوطنية والدولية، ولهذا السبب يجب أن يظل القاضي مسيطرا على المسألة المطروحة بقدر تفسير النتيجة التي تعطيها الخوارزميات والنتائج التي يتعين استخلاصها[٧٦]، ومن ناحية أخرى، إذا كانت قابلية القانون للتنبؤ ضرورية، فيجب ألا تجمد الاجتهادات القضائية، ونظرا لأن المحامين سوف يعتمدون علي نتائجها اعتمادا كليا، ولأن القضاة يمكن أن يثنوا عن الخروج عن اتجاه الأغلبية في قرارات المحكمة، فإن النتائج التي تقدمها أنظمة الذكاء الاصطناعي قد تتكرر وتتضخم وأي حكم أو قرار "غير نمطي" أو غير تقليدي، حتى لو كان مبررا، قد يبدو غير مقبول إذا لم يكن له دوافع خاصة وقوية للغاية[٧٧].

وإذا كان صحيحا أن "صفة" الخوارزميات التنبؤية يمكن أن تجعل من الممكن تجنب إجراء طويل ومكلف في نزاع يبدو أن نصيبه من المخاطر قد انخفض، إلا أن الوصول إلى القاضي ومبادئ المحاكمة العادلة يجب أن يظل القاعدة. وإن كان ينبغي تشجيع اللجوء إلى حل بديل للنزاع – التسوية الإلكترونية عبر الإنترنت (القاضي الإلكتروني) – كلما أمكن، ولكن لا يجب أن يحول ذلك دون الحق في المحاكمة أمام القاضي البشري.

---

(76) F. Rouvière, «La justice prédictive، version moderne de la boule de cristal», RTD Civ., 2017, p.527.

(٧٧) Menard ، "الذاكرة الرقمية للقرارات القضائية.البيانات المفتوحة لقرارات المحكمة والحكم القضائي.

E. Buat-Ménard et P. Gambiasi, «La mémoire numérique des décisions judiciaires. L'open data des décisions de justice de l'ordre judiciaire», Recueil Dalloz, 2017, p.1483.

المطلب الثاني

مدى إمكانية الأخذ بالعدالة التنبؤية في سلطنة عمان والدول العربية

من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الدستور العماني ودساتير الدول العربية، مبدأ تحقيق العدل، وتلتزم الدولة بإقامة العدل بين مواطنيها عن طريق القضاء، الذي يقوم بالتحقق من مدى التطابق بين المراكز الواقعية للخصوم، والقواعد القانونية الواجبة التطبيق على مراكزهم القانونية[٧٨]، والدولة تعهد إلي القضاء بهذا الدور وتستأثر بتنظيم القضاء على إقليمها عن طريق إصدار التشريعات والاتفاقات الدولية التي تعتبر جزءًا من قوانينها بعد التصديق عليها، ويشترك كل من القضاء الإلكتروني والقضاء العادي فيما يتعلق بسلطة الدولة في تنظيم أحكامه، سواء من خلال التشريعات القائمة وما يتناسب منها لتفعيل منظومة القضاء عبر الوسائل الإلكترونية، أو من خلال إصدار تشريعات تتوافق مع خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية.

ويجب النظر إلى المحاكم باعتبارها الأداة التي تنظم الدولة بها القضاء، والتي يجب أن يكون نظام العمل بها متوافقًا مع استخدام الوسائل الإلكترونية، ولذا فإن من الضروري إنشاء المحاكم الإلكترونية لمواكبة الأخذ بنظام القاضي الإلكتروني في الكثير من دول العالم، وإمكانية الفصل في القضايا المعروضة، والعمل على إصدار التشريعات المتعلقة بنظام عمل القاضي الإلكتروني، والإجراءات المنظمة للجوء إليه الأمر كذلك بالنسبة للنظام القانوني لإنشاء قواعد البيانات التي يعتمد عليها القاضي والتقاضي الإلكتروني ووضع نظام قانوني للمسؤولية تجاه القائمين على النواحي التقنية المتعلقة بعمل القاضي الإلكتروني، والقائمين على التحديث والتعديل في قواعد البيانات، وتحديد وقت التعديل، وحق الخصوم في العلم بهذه التعديلات، وبيان حجية الأحكام الصادرة عنه، ومدى إمكانية الطعن وشروطه في تلك الأحكام[٧٩].

---

[٧٨] عبد الحميد أبو هيف: المرافعات المدنية والتجارية، مطبعه الاعتماد، ١٩٢١م، ص١١٥.

[٧٩] انظر: HUBERT DE VAUPLANE مقال بعنوان (نحو شخصية قانونية للروبوتات) بتاريخ ١٧ / ٦ / ٢٠١٧م، على الرابط التالي:

ومن الضروري تعديل وإصدار التشريعات التي تتماشى وتتناسب مع نظام القاضي الإلكتروني والإلكترونية القضاء في ظل مزايا القاضي الإلكتروني، ومنها السرعة في الفصل في المنازعات، والحيدة والنزاهة والاستقلال، بالإضافة إلى توفير الوقت والجهد، وهي المشاكل الموجودة بالفعل في القضاء العادي، وتعتبر من أهم المميزات التي تتوفر في القضاء عبر الوسائل الإلكترونية ويفتقدها القضاء التقليدي[٨٠].

وقد أقرت العديد من تشريعات الدول العربية ونظمت تدخل أنظمة الذكاء الاصطناعي في التجارة الإلكترونية، بل ورتبت الصحة على التصرفات القانونية (التعاقدات) التي تتم دون تدخل بشري بمعرفة تلك الأنظمة ومن بين هذه الدول سلطنة عمان والسعودية والإمارات.

وكما أسلفنا –موقف دول القانون المقارن– فإنه في ضوء إمكانية تطوير الأنظمة المؤتمتة وأنظمة الذكاء الصناعي حتى صارت قاضياً إلكترونياً له قدرة على تقييم الصواب والخطأ والفصل في المنازعات البسيطة ثم تطور الأمر إلى أن أخذت به أهم منظمة دوليه "منظمة العفو" ومحكمة من أعلى درجات المحاكم، فهل تسمح البيئة التشريعية لسلطنة عمان وللدول العربية وتمهد للأخذ بنظام القاضي الإلكتروني؟ وهل يمهد إقرار تصرفات النظام الإلكتروني المؤتمت في التجارة إلى إقرار القضاء الإلكتروني عبر أجهزة الذكاء الإلكتروني المؤتمت (العدالة التنبؤية)؟

وفي الحقيقة أن العلاقة وثيقة بين القضاء عبر الوسائل الإلكترونية والأنظمة المؤتمتة، وقوة تلك العلاقة تختلف بحسب دور الوسائل الإلكترونية كمعاون للقضاء أو الاستعانة بالوسائل الإلكترونية في الحصول على صور الحماية القضائية دون أي تدخل بشري، كالاتجاه نحو القاضي الإلكتروني، وأهمية الأنظمة المؤتمتة تظهر بوضوح من خلال القاضي الإلكتروني فهي جوهر عمله والاعتماد على الوسائل

---

https://blogs.alternativeseconomiques.fr/vauplane/2017/06/17/vers-une personnalite-juridique-des-robots.

[٨٠] د. اسماعيل سيد اسماعيل، الاعلان القضائي بالطرق الحديثة دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية، ٢٠١٨م، ص٦٠ وما بعدها.

الإلكترونية في الفصل في المنازعات من خلال البرامج المترابطة التي يتم إدخالها للحاسب الإلكتروني، على أن يتم إدخال البيانات التي تمثل موضوع النزاع المعروض على القاضي الإلكتروني، ويفصل في النزاع من خلال التفاعل بين البرامج المدخلة على الحاسب الإلكتروني واستخلاص الرأي القانوني من خلال قواعد البيانات الموجودة داخل الحاسب الآلي. وعليه فان الأنظمة المؤتمتة تماثل القانون الإجرائي داخل جهاز الحاسب الآلي، ويقوم النظام المؤتمت بالتفاعل مع قواعد البيانات لاستخلاص النتائج القانونية للوصول إلى النتيجة القانونية المنطقية[٨١].

ولذا فإن الأنظمة المؤتمتة تمثل أحد العناصر الأساسية التي يقوم عليها القضاء عبر الوسائل الإلكترونية[٨٢]، كما أن الإقرار والاعتداد بالأثر الإجرائي والقانوني الذي يتم بواسطة النظام المؤتمت يطرح عدة أسئلة تحتاج إلى إجابات من بينها حالة خطأ النظام المؤتمت في أو أثناء التقاضي أو الإعلان فهل يبطل التصرف أو الإجراء أم يجوز طلب إبطاله، ومن يتحمل تبعة ذلك الخطأ إذا كان التصرف أو الإجراء يجرى بين نظام إلكتروني مؤتمت ونظام آخر مثله أو عدة أنظمة أو كان يجرى بين نظام أو عدة أنظمة وشخص طبيعي فنرى في هذه الحالة سريان القواعد العامة للبطلان، مع الأخذ بمعيار الغاية من الإجراء إذا تحققت من عدمه كمعيار للبطلان.

ونرى أن يتم تعديل القوانين الإجرائية لتحديد حالات على الأقل استرشاديه يستهدي بها القضاء في حالات الأخطاء التي يترتب عليها البطلان الإجرائي، وعدم ترك الأمر للاجتهاد وما يترتب عليه من تضارب في الأحكام لاختلاف تفسير وتقدير كل قاض

---

(81) Can Computers Make Contracts, Harvard "Tom Allen" and Robin Widdison, 1 I Winter 1996, p 27. Technology, Volume 9, Number & Journal of Law. See, Cheryl B. Preston, THE INFANCY DOCTRINE FOR OFF AND ONLINE CONTRACTS
https://www.law.berkeley.edu/files/bclt_IPSC2010_Preston(1).pdf
حيث يرى ضرورة التخفيف من شروط الأهلية المطلوبة للتعاقد التصرف بالنسبة لغير البالغين الذين يتعاملون الأنظمة المؤتمته عبر الانترنت؛ لأنه قد يكون في ذلك مصلحة لهم إذا كانو بحاجة مثلاً لشراء سلعة عبر الانترنت وهي دعوى إلى التخلي عن الأحكام التقليدية بشأن الأهلية الإجرائية.

[٨٢] د. يوسف سيد سيد عواض، خصوصية التقاضي، المرجع السابق، ص٣٠.

بشكل فردي بل قد يقوم ذات القاضي بتفسير مختلف في كل حالة مع تماثل الوقائع وأسباب والنتائج.

ونرى أن هذا الاعتراف بالأثر الإجرائي بل واعتبار النظام الإلكتروني وسيطًا فإن ذلك يمكن أن يمثل أساساً تشريعياً للأخذ بنظام القاضي الإلكتروني في الدول العربية، وفي هذه الحالة يكون القضاء الإلكتروني وسيلة بديلة عن القاضي في بعض القضايا المالية (البنكية أو الضريبية أو الجمركية أو قضايا النفقات أو الإرث أو الوصية)[٨٣]، شريطة أن تستند على عمليات حسابية وتكون قواعد العملية الحسابية مخزونة ومجمعة على الكمبيوتر[٨٤].

المطلب الثالث

موقف الفقه القانوني من فكرة العدالة التنبؤية ومخاطرها على الإجراءات المدنية

على الرغم من التطبيق الفعلي للقاضي الإلكتروني في بعض الدول؛ إلا أن جانبًا من الفقه القانوني يشكك في ذلك، ويرى أنه وإن كان يمكن إدخال تقنيات جديدة مثل برامج العمل المشتركة لتسهيل المداولة، ووضع العناصر الإجرائية مثل الملفات والوثائق التي تم إعدادها، وحجج الأطراف ومذكرات المحامين، وبما يؤدي إلى تبسيط الإجراء عن طريق استخدام عمليات الكمبيوتر، فهل يمكن استبدال القاضي بالكمبيوتر؟

---

[٨٣] د. إيناس الخالدي، التحكيم الإلكتروني، دار النهضة العربية، ط ٢٠٠٩م، ص ٣٩ وما بعدها. أحمد هندي، التحكيم دراسة إجرائية، دار الجامعة الجديدة، ط ٢٠١٣م، ص٢٩٣ وما بعدها. هند عبد القادر سليمان، دور التحكيم الإلكتروني في حل منازعات التجارة الإلكترونية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر المغربي الأول عن المعلوماتية والقانون، على موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.
J.Huet et S.Valmachino; Réflexions sur l'Arbitrag électronique dans le commerce international. Gaz.pal, janv.-fév. 2000, p.14 et s Caprioli E.A; Arbitrag et médition dans le commerce électronique، l'expérience du cyber tribunal, .R.A 1999.

[٨٤] د. سيد أحمد محمود، نحو إلكترونية القضاء والقضاء الإلكتروني، ص٢٧.

من المسلم به أن الحكم ليس سوى ذروة الإجراء، ولكنه قد يبدو مصطنعاً في فصله؛ لذلك، كيف يمكن تحليل تدخل التكنولوجيات الجديدة في عمل القاضي الذي ينطوي على صعوبة وتعقيد؟ هل تسمح هذه التقنية للقاضي بتبنيها أو استبدالها؟ بالنظر إلى أن الاستخدام غير السليم للعمليات الفنية من المرجح أن يخل بدور القاضي في دوره كصانع للقرار القضائي، فمن المناسب تحديد الفكرة التي تقول إنه يمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تساعده بشكل إيجابي[٨٥].

الفرع الأول

هل يمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تحل محل القاضي كإنسان

هل يمكن تبادل النقاشات الشفهية والمرافعات التي تؤدي إلى القرار، وكذلك الحكم نفسه، عن طريق أتمتة الإجراء؟ أم يبدو أن استخدام هذا الأسلوب غير قادر على استبدال مسار الفكر المؤدي إلى القرار أو الحكم؟

أولاً- الحماية اللازمة للعلاقات الإنسانية بين القاضي وأطراف الدعوى:

تبقى الدعوى القضائية على الدور المتزايد المعترف به في الوقت الحاضر للقاضي. وإن كانت المبادرة الإجرائية في معظم الأحيان بيد الخصوم، باعتبارهم من يبادرون بالإجراءات ولديهم الحرية في إيقافها قبل أن يتم إنهاؤها بتأثير حكم أو بموجب القانون، ومطالبات كل منهما هي التي تحدد موضوع النزاع. ودور القاضي في معظم الوقت هو ضمان حسن سير الإجراءات واتخاذ قرار بشأن كل ما هو مطلوب[٨٦].

لذلك، نرى أنه حتى إذا كان نظام الكمبيوتر يمكنه إدارة جزء من الإجراءات المدنية وتسهيل المناقشة الجماعية بمجرد تسجيل القضية، ينتظر الخصم في بعض المواقف حتى يستمع القاضي إليه، وهذا يعني القول دون وساطة بشرية أو فنية، وبالفعل، وبعيدًا عن مسألة فقدان المساواة بين المتقاضين التي قد يولدها إجراء تلقائيًا بالكامل،

---

[٨٥] اسماعيل سيد اسماعيل، مرجع سابق ص٦٥.

[٨٦] المرجع السابق ص٦٥.

ربما يحتاج المستخدم إلى طمأنة الكلمات، والاستماع، والحضور الجسدي. وفي كثير من الأحيان، يكون القانون الجديد خاسراً في النظام الإلكتروني، وقد يتعرض لخطر الغرق كلياً إذا ما أنشئ مثل هذا الإجراء. ذلك من أهم مهام القاضي السماح للخصوم بالحديث ومناقشة حجة وسند كل منهم من أجل البحث عن حكم عادل.

إن إجراء مدنيًا تقنيًا كاملاً من شأنه أن يؤدي إلى تجريد العدالة من إنسانيتها وهو أمر غير مرغوب فيه لأنه لم يعد من الممكن الدفاع عن اعتقاد الإدارة الجيدة لنظامنا القضائي، الذي أسسه الرجال ومغروسون في أذهاننا: توفير الوقت الذي يتم شراؤه التكنولوجيات الجديدة ستعرض للخطر مبدأ الحوار وقبل كل شيء، سيكون من الوهم الاعتقاد بأن جميع مستخدمي العدالة سوف يتم حوسبتهم في يوم من الأيام.

ولذلك من المهم التمييز مرة أخرى بين المكاسب التي سيتم نقلها بالوسائل التقنية وما تبقى في العلاقات المباشرة بين الأفراد في هذا الصدد، يبدو من الممكن السماح وتطوير التبادلات الإلكترونية بين المهنيين القانونيين (المحامون، المحضرين، وكتاب العدل، والكتبة، والقضاة) بحيث يسهل إدارة الدعوى، ولكن من غير المعقول محو الحوار بين القاضي والخصوم للأسباب المذكورة أعلاه.

ثانياً- أهمية القاضي البشري:

إذا كان التقدم التقني والاتصال في نهاية المطاف يعدل العلاقات بين المحكمة والمواطن أو المساعدين للعدالة، فهل تمكنت علوم الكمبيوتر التسلل إلى قلب الوظيفة القضائية، إلى استبدال الإنسان بواسطة الأنظمة المؤتمتة[٨٧]؟ وهل من المقبول أن يتم استبدال وظائف السلطة القضائية بآلة؟ للإجابة على هذه الأسئلة بحكمة، يبدو من الضروري في البداية تحديد المشكلة.

---

(87) P. CATALA ،Procedure and Judgment Chapter 10 in The Right to the Digital Test Jux ex Machina Paris Ed. Puf. 1998.

أ- تحديد المشكلة:

السؤال الأساسي هل تقدم الوسائل الإلكترونية نفس المهارات والضمانات التي يقدمها الإنسان، وتستطيع وتملك القدرة على تقدير ملاءمة القرارات والأحكام بنفس ملكات وقدرات القاضي البشري وإذا كان الحكم يصدر بعد دراسة وفحص كافة عناصر الدعوى وإعطائها الحل، بشكل عام بعد التحقيق والنقاش[٨٨]. وبالتالي، فإن إجراء فحص شامل للنزاع ضروري للحكم بطريقة عادلة ومنصفة، ولا يمكن أن يكون هناك حكم دون هذا العمل السابق. فهل التقنيات قادرة على القيام بمثل هذا العمل الفكري لتحقيق نتيجة مماثلة أو تقترب من تلك التي قدمها الإنسان؟ نرى أن الأمر يجب أن يأخذ حظه من البحث والدراسة لبيان ما تسفر عنه التجارب.

ب- دور الإنسان الذي لا غنى عنه:

إن الذكاء الاصطناعي ليس له خبرة الرجل ونضجه وحكمته التي تتكون في مراحل العمر للقاضي من ذوي الخبرة، علاوة على ذلك، فإن استغلال بيانات الكمبيوتر يرجع إلى الإنسان، وعلى وجه الدقة إلى مهندس مؤهل يعرف كيف يدمج المعرفة في الآلة، مما يشكك في استقلال هذه التقنية، ويجعلنا نتفق مع الاتجاه الذي يرى أنه يبدو من الصعب استبدال الذكاء البشري بالتكنولوجيا بشكل كامل، مع العلم أن القانون والمعتقدات القانونية لها خصائص خاصة: فالتكنولوجيات الجديدة قد تشوه، أو تبسط عملية التقاضي[٨٩]، أيضًا، قد يكون من الصعب على المرء أن يتصور أن فكرة أن قرار النزاع الذي هو أهم جزء منه قد تم وضعه بواسطة آلة وليس من قبل إنسان؟ إذا جاءت هذه التقنية لتحل محل القاضي، فإن الثقة التي يتمتع بها المتقاضي في خطر والعدالة تتدهور[٩٠]، لذلك وإن كان يمكن للعمليات التقنية بالتأكيد تقديم مساهمات قيمة

---

(88) G. CORNU, Vocabulaire juridique, Association Henri Capitant, Quadrige, Ed. PUF, 2001.

(٨٩) د. اسماعيل سيد اسماعيل، مرجع سابق، ص ٧١.

(90) Romain Boucqle, La justice prédictive en question، 14 Juin 2017; http://www.dalloz-actualite.fr/chronique/justice-predictive-en-question

ولكن تأمل الإنسان، وطبيعة النزاع، وكل ما يلزم لإصدار الأحكام بعد سماع الأطراف ومحاميهم، لا يزال يحتاج إلى تركيز للعمل اللازم لإصدار حكم حتى يكون منصفًا وعادلًا. وعلى الرغم من ترجيح جانب التقنيات الجديدة من حيث الوقت والإنتاجية، إلا أن قيمة الحكم الصادر من الآلة ما زال يجد من يقوم بالتشكيك فيه[٩١].

الفرع الثاني

مخاطر العدالة التنبؤية على الإجراءات المدنية

إن التقدم في مجال الوسائل الحديثة يمكن أن يعمل على نجاح تجربة القاضي الإلكتروني بشكل أوسع على الأقل في أنواع محددة من القضايا مع الحرص على عدم جعله السبيل الوحيد للفصل في النزاعات، والعمل على توفير الوسائل التي تدعم المساواة في المعرفة والوسائل والأدوات. ومما لا شك فيه أن التحول الكامل نحو إلكترونية القضاء وحوسبة الإجراءات المدنية بالكامل محفوف بكثير من المخاطر والسلبيات أيضًا تتمثل الآتي:

١- فقدان المساواة بين الخصوم وبين المهنيين القانونيين:

حيث يبدو أنه من خلال خلق الوصول إلى العدالة بشكل كامل، فإن الخطر الأكثر أهمية هو أن نشهد اتساع الفجوة بين عالمين: أولئك الذين لديهم مهارات الكمبيوتر واتصال الإنترنت، وغيرها، يؤثر هذا السؤال على كل من المواطنين ومهنة القانون.

٢- عدم المساواة بين المستخدمين قبل الوصول إلى العدالة:

حيث قد يؤدي فقدان القدرة على استخدام الإنترنت إلى تهميش للخصم غير المتصل، ولذلك يجب أن تكون بحث مسألة مدى تأثير ذلك على النتائج التي قد تترتب على حق المستخدم في الوصول إلى العدالة.

---

[91] Romain Boucqle, La justice prédictive en question, op.cit.

٣- الانخفاض المحتمل للمهن القانونية غير المحوسبة:

قد يواجه شركاء العدالة حواجز مالية (كيانات صغيرة في الريف على سبيل المثال) أو يختارون التركيز على الجانب الإنساني بدلاً من النظر في وجود علاقات خارجية من خلال التكنولوجيا. وهكذا، إذا كانت التبادلات ولإجراءات ستتم غدا إلكترونياً، فإنها ستجبر جميع المهن القانونية على تجهيز نفسها بأدوات الكمبيوتر وستشهد في أحد جوانبها تهميش المحامين غير المحوسبين، وتصبح النتائج الناجمة عن الظاهرة سيئة التحكم. لذا نرى أنه يجب أن تظل عمليات التبادل الإلكترونية والإجراءات خياراً وليس التزاما إجباريًا[٩٢].

٤- خطر الوصول إلى العدالة:

إن خطر الوصول السهل إلى القضاء من خلال الإجراءات الإلكترونية قد يؤدى إلى تحويل المتقاضي إلى مستهلك للعدالة والعدالة إلى سلعة، ويصبح الحكم منتجًا، ويؤدى هذا الإفراط إلى عدم استيعاب القضاء كل عمليات اللجوء السريع إلى العدالة الذي أصبح متاحًا إلكترونيًا لفئة كبيرة من مستخدمي التكنولوجيا.

٥- تدهور جودة المناقشات القانونية:

إن التحول نحو استخدام الوسائل الإلكترونية في الإجراءات المدنية يثير عددًا من علامات الاستفهام حول ما إذا كان ينبغي الإبقاء على التمييز بين الإجراءات المكتوبة والشفوية، وإذا كانت الإجابة بنعم، فيجب أن تكون كل من هذه الإجراءات محددة لنزاعات معينة وأن يكون الخيار الآخر متاحًا دائمًا، ويكون خيار استخدامه أو الانتقال من واحد إلى آخر ممكن بناءً على طلب الأطراف أو بقرار من القاضي[٩٣].

---

[٩٢] للمزيد حول الفجوة الرقمية وانعدام المساواة بين الخصوم انظر: مقال Serge Guinchardالحياة والعمل: بين النزعة القانونية والإنسانية للقانون الإجرائي؛ Vie et oeuvre: du légalisme (procedural à l'humanisme processual).

[٩٣] انظر: Isabelle COLLINET-MARCHAL&Claude BRENNER الكتابة (الشكليات والقيود النصية)، بحث منشور في مجلة مؤتمر رابطة المحاميين الممارسين الإجراءات والإنفاذ AAPPE ، باريس ٣ أكتوبر ٢٠١٤م، ص٢٠: منشور على الرابط:

المطلب الرابع
رأي الباحث

نرى ضرورة تفاعل مرفق القضاء مع المستجدات الإلكترونية باستخدام وسائل الاتصالات الإلكترونية، التي تمضي بوتيرة متسارعة تعكس القدرة على التعامل مع هذه التطورات، وإيجاد الأطر التي تنظم عملها بالمجال القضائي، والإداري، والمالي للمحاكم؛ وذلك ليتماشى مع خطط الحكومة في ميكنة المؤسسات الحكومية (الحكومة الإلكترونية)، وتفعيل التقاضي الإلكتروني، واعتماد خدمة الرد الآلي التفاعلي (call center) التي تخدم جهات رسمية كالبنوك، والسفارات، إلى جانب خدمة استعلام المواطنين عن سير المعاملات في وزارة العدل دون الذهاب لمراجعة المحاكم، وكذالك بعض الخدمات في تفعيل نظم التقاضي الإلكتروني بمعرفة مواعيد الجلسات، والقرارات الصادرة عبر رسائل قصيرة (SMS) للتذكير بمواعيد الجلسات، وخدمات تسمح للمحامي بالقيام بجل الإجراءات من مكتبه عبر شبكة الإنترنت، ولا سيما خدمة تتبع ملفات القضايا من جلسات، وأحكام، وتنفيذ...[٩٤].

وعلى ذلك ففي نظام التقاضي الإلكتروني واستعمال الوسائل الإلكترونية في التقاضي كوسيلة، أو أداة، أو طريقة مساعدة للعنصر البشري في ممارسة العمل الإجرائي، تكون أمام محكمة قضائية ترفع أمامها الدعوى إلكترونياً، ويتم تخزينها آلياً، والاطلاع عليها عبر موقع المحكمة مع إعلان الأوراق بالبريد الإلكتروني، وسداد الرسوم بوسائل الدفع الإلكتروني، مع التبادل المعلوماتي، وتخزين كافة القوانين، وأحكام المحاكم، وأنواع الدعاوى، وما يخصها على الإنترنت، وتظل الدعوى منظورة أمام المحكمة في جلسة علنية يحضرها الخصوم، ويترافعون فيها أمام المحكمة، ويتولى

---

https://aappe.fr/wp-content/uploads/2016/07/vdef-gabarit-21x29-7cm-paris-310-2014.pdf

[٩٤] د. محمد محمد الألفي، ص٦٢. د. محمد عصام الترساوي، ص١٤١. د. سيد أحمد محمود، د. يوسف سيد عواض، ص٣٠.

تحقيق الدعوى القضاة والخبراء في حضور الخصوم، فهذه "محكمة بوسائل إلكترونية"[٩٥].

ويختلف نظام التقاضي الإلكتروني الصورة البسيطة عن الصورة المركبة للتقاضي الإلكتروني "القاضي الإلكتروني، أو المحكمة الافتراضية"، وهو ميكنة النظام القضائي بأكمله إلكترونياً، بحيث يستجيب لتنفيذ أمر دون تدخل بشري في سير، ومخرجات، ونتائج العمل بعد ميكنته، ومتابعته، والإشراف عليه من فريق عمل بشري، حيث يمكن الاعتماد على العقل الإلكتروني في إصدار القرارات، والأحكام في بعض القضايا التي لا تتطلب بحثًا، وتقديرًا شخصيًا، أو سلطة تقديرية للقاضي، وإنما تعتمد على القدرة المعلوماتية كقضايا العقود الإلكترونية، وحسابات البنوك، والضرائب، والميراث، والنفقة، والمخالفات المرورية...حيث يتم تقديم، وتبادل أوراق الدعوى، ونظرها، والفصل فيها عبر الإنترنت، من محكمة افتراضية تدير الدعوى إلكترونياً، بمعنى الانتقال من القيام بإجراءات التقاضي بشكلها الورقي التقليدي إلى الشكل الإلكتروني الكامل عبر الإنترنت. أي أنه يتم استبدال القاضي البشري بجهاز كمبيوتر يعمل قاضي إلكتروني في قضايا معينة، حيث يتم الإجراء الإلكتروني بإدخال جميع بيانات الدعوى على جهاز الكمبيوتر (القاضي الإلكتروني)؛ ليقوم بالمعالجة، وتفاعل بيانات القضية مع قواعد البيانات، والأنظمة لينتهي بالمخرجات التي تتمثل في إصدار حكم إلكتروني من محكمة افتراضية، وفق القوانين، والأنظمة المحفوظة موقعاً عليه إلكترونياً من الجهة المنظمة للقضاء الإلكتروني. بمعنى أن المحكمة الإلكترونية هي محكمة لا حضور فيها للخصوم، أو ممثليهم، وتقدم فيها جميع المستندات عبر الإنترنت... دون حاجة إلى التقاء الخصوم، والقضاة في مكان معين، وتوجد لهذا النوع تطبيقات أمريكية، وأخرى لبنانية في بيروت. ويعتبر نظام القاضي الإلكتروني تطبيقًا لنظام المحاكم المتخصصة التي تختص بنوع معين من القضايا إعمالاً لمبدأ تخصص القضاة[٩٦].

---

[٩٥] د. سيد أحمد محمود، نحو إلكترونية القضاء، ص٣٠ وما بعدها.

[٩٦] د. أحمد هندي، ص١٥. د. سيد أحمد محمود، ص ٣١٥. سحر عبد الستار إمام، ص ٥٠. د. يوسف سيد عواض، د. عزة محمود أحمد خليل، ص٨٩٤.

الخـــاتمة

بعد الانتهاء من هذه الدراسة نكشف عن أهم النتائج التي توصلنا إليها؛ وذلك على النحو التالي:

١- الوسائل الإلكترونية في التعاملات المختلفة لم تعد خياراً بل أصبحت واقعاً، مما دفع بالمشرع العماني للعمل على تطوير قواعده القانونية بما يتلاءم مع هذه المستجدات، وقد عمد المشرع العماني على تطويع القواعد القانونية في الإثبات في قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٨ / ٢٠٠٨) لتتلاءم مع الطبيعة التكنولوجية الحديثة التي اجتاحت العالم.

٢- كشفت الدراسة أن التقاضي الإلكتروني له أساس تشريعي يقوم عليه في قانون تبسيط إجراءات التقاضي في شأن بعض المنازعات الصادرة بالمرسوم السلطاني رقم(٢٠٢٠/١٢٥)، وقد وصلت أصداء الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي إلى منظومة القضاء، حيث تم إدخال مواد قانونية تحت عنوان (النظام الإلكتروني) (الإعلان الإلكتروني)، (السجل الإلكتروني) (ملف الدعوى الإلكتروني) الذي حمل معه التبليغ الإلكتروني، باعتبارها من أهم صور وانعكاسات التقاضي الإلكتروني فعملت هذه المواد على تجريد الإجراءات من الماديات المحافظة على المفاهيم القانونية الأساسية في القانون. كما كشفت هذه الدراسة أن التقاضي الإلكتروني أصبح واجب التطبيق أمام بعض المحاكم العمانية وبمختلف درجاتها.

٣- أوضحت الدراسة أن اعتماد هذه الوسائل الإلكترونية لتبادل المستندات والأدلة والطلبات والمذكرات، فرضت الحاجة إلى إعداد المساعدين القضائيين من موظفين ومحامين، بالإضافة إلى القضاة ورؤساء المحاكم لاكتساب الكفاءة اللازمة لاستخدام الوسائل الإلكترونية في عملية التقاضي الإلكتروني.

٤- بعد الكشف عن الأساس التشريعي للتقاضي الإلكتروني، كان لا بد لهذه الدراسة أن توضح مفهوم هذا الإجراء وتميزه عن غيره من الأفكار التي قد تختلط به من العدالة التنبؤية أو القضاء الافتراضي، ذلك أن التقاضي الإلكتروني له نظامه الخاص، وبالتالي لا يمكن تشبيهه بالعدالة التنبؤية أو القضاء الافتراضي الذي هو

ميكنة النظام القضائي بأكمله إلكترونياً بحيث يستجيب لتنفيذ أمر دون تدخل بشري في سير، ومخرجات، ونتائج العمل بعد ميكنته، ومتابعته، والإشراف عليه من فريق عمل بشري، حيث يمكن الاعتماد على العقل الإلكتروني في إصدار القرارات، والأحكام في بعض القضايا التي لا تتطلب بحثًا، وتقدير شخصي، أو سلطة تقديرية للقاضي.

٥- كشفت هذه الدراسة إلى أن القانون المقارن ومنها المشرع الفرنسي خص الإعلان الإلكتروني بشروط خاصة به -والتي لم يتطلبها في المشرع العماني- فالمشرع الفرنسي قد أخذ بمبدأ تمديد مهل الإعلان الإلكتروني الذي لا يمكن القيام بها في اليوم الأخير من المهلة لسبب خارج عن إرادة من يقوم به فتُمدد المهلة لأول يوم عمل بعد انقضاء السبب (وفقاً للمادة ٧٤٨-٧ أ.م. م)، وبالتالي للاستفادة من هذا التمديد لا بد من توفر الشروط المحددة.

٦- أوضحت الدراسة أن لأدوات الإعلان الإلكتروني أساساً تشريعياً في قانون تبسيط إجراءات التقاضي في شأن بعض المنازعات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (١٢٥ / ٢٠٢٠)، تستند إليه وتقوم عليه، حيث كشفت أيضاً أن المشرع العماني نص صراحة على اعتماد البريد الإلكتروني، والرسائل النصية التي ترسل إلى الهاتف المحمول كوسيلة للإعلان الإلكتروني.

التوصيات والاقتراحات:

١- نأمل من المشرع العماني أن يضع التكنولوجيا في خدمة العدالة القضائية ليسهل إمكانية الوصول إليها ولجعلها أكثر فعالية، وأن يستفيد من تجربة دول القانون المقارن وأن يتوصل إلى رسم إطار واضح حول النظام القانوني للتقاضي الإلكتروني.

٢- تطبيق العدالة التنبؤية حيث يمكن الاعتماد على العقل الإلكتروني في إصدار القرارات، والأحكام في بعض القضايا التي لا تتطلب بحثًا، وتقديرًا شخصيًا، أو سلطة تقديرية للقاضي، وإنما تعتمد على القدرة المعلوماتية كقضايا العقود الإلكترونية، وحسابات البنوك، والضرائب، والميراث، والنفقة، والمخالفات المرورية.

٣- استكمالاً للنظام القانوني "للتقاضي الإلكتروني" نوصي المشرع العماني لتطبيق التقاضي الإلكتروني بالوسائل الإلكترونية أمام كافة درجات التقاضي وكافة المحاكم العمانية أسوة بالمشرع الفرنسي بتطبيق التقاضي الإلكتروني أمام المحاكم الفرنسية من محكمة بداية واستئناف وتمييز ومجلس شورى الدولة، باعتبارها الساحة الواقعية له، أي التطبيق العملي الذي يكشف عن مدى نجاح هذه التجربة.

٤- نوصي لمشرع العماني بالنص على فيما يتعلق بالآثار المترتبة على الإعلان الإلكتروني الغير صحيح أسوة بالقانون المقارن ومنها المشرع الفرنسي.

المراجـــع

أولاً- المراجع العامة والمتخصصة:

١) أحمد محمود، نحو إلكترونية التحكيم والتحكيم الإلكتروني، دار النهضة العربية، ط ٢٠١٠.

٢) أحمد هندي، التحكيم دراسة إجرائية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط ٢٠١٣.

٣) إيناس الخالدي، التحكيم الإلكتروني، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ٢٠٠٩.

٤) بيير دلماس-جويون قاضي القرن الواحد والعشرين "مواطن فاعل في فريق من العدالة تقرير مقدم لوزارة العدل الفرنسية، ديسمبر ٢٠١٣.

٥) توجان فيصل الشريدة، ماهية وإجراءات التحكيم الإلكتروني" التحكيم عبر الانترنت" كوسيلة لفض منازعات التجارة الإلكترونية، دون دار نشر، دون تاريخ نشر.

٦) حازم الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٧) خالد ممدوح، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، مصر، ٢٠٠٨.

٨) خليل صابات – جمال عبد العظيم وسائل الاتصال نشأتها وتطورها الطبعة التاسعة، بدون دار نشر، بدون تاريخ نشر.

٩) خيري عبد الفتاح السيد، فض المنازعات بالتحكيم الإلكتروني عبر وسائل الاتصال

الإلكترونية، دار النهضة العربية، دون تاريخ نشر.
١٠) رامي متولي القاضي، توظيف تكنولوجيا المعلومات في مجال الإجراءات الجنائية (الفيديو كونفرنس نموذجا)، مؤتمر القانون والتكنولوجيا، حقوق عين شمس، ٢٠١٧م.
١١) سحر عبد الستار إمام، نحو نظام تخصص القضاة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥م.
١٢) سيد أحمد محمود، دور الحاسوب الكمبيوتر" أمام القضاء المصري والكويتي، نحو إلكترونية القضاء والقضاء الإلكتروني، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩م.
١٣) سيد أحمد محمود، نحو إلكترونية القضاء المدني الإماراتي، مؤتمر القانون والتكنولوجيا، حقوق عين شمس، ٢٠١٧م.
١٤) صفاء فتوح جمعة، منازعات عقود التجارة الإلكترونية بين القضاء والتحكيم، آليات فض المنازعات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٣م.
١٥) عادل يحيي، التحقيق والمحاكمة الجنائية عن بعد، ط ١، دار النهضة العربية بالقاهرة، ٢٠٠٦م.
١٦) عبد الحميد أبو هيف المرافعات المدنية والتجارية مطبعه الاعتماد، ١٩٢١م.
١٧) عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي الطبعة الأولى، دون تاريخ نشر.
١٨) عبدالله عبدالحي الصاوي، تكنولوجيا القضاء وتطوير إجراءات التقاضي المدني، مجلة قطاع الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، العدد الثاني عشر، ٢٠٢١م.
١٩) عزة محمود أحمد خليل، مشكلات المسئولية المدنية في مواجهة فيروس الحاسب الآلي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤م.
٢٠) محمد إبراهيم أبو الهيجاء، التحكيم الإلكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط ٢٠٠٩م.
٢١) محمد الترساوي، تداول والدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣م.
٢٢) محمد سليمان محمد عبد الرحمن، القاضي وبطء العدالة، ط ١، دار النهضة

العربية بالقاهرة، ٢٠١١م.
٢٣) محمد عصام الترساوي، تداول الدعوي القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، دار النهضة العربية بالقاهرة، ٢٠١٣م.
٢٤) محمد عصام الترساوي، تداول الدعوي القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، دار النهضة العربية بالقاهرة ٢٠١٣م.
٢٥) محمد محمد الألفي، المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس "الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية" دبي/ الإمارات ٩-١٢ ديسمبر ٢٠٠٧م.
٢٦) معتز سيد محمد أحمد عفيفي: قواعد الاختصاص بالمسؤولية عبر شبكة الإنترنت، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٣م.
٢٧) يوسف سيد عواض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية، دون دار نشر، دون تاريخ نشر.

ثانياً- الرسائل العلمية (الدكتوراه-الماجستير):

١) عبد العزيز الغانم، المحكمة الإلكترونية – دارسة تأصيلية مقارنة، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٦م.
٢) اسماعيل سيد اسماعيل، الاعلان القضائي بالطرق الحديثة دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق – جامعة الاسكندرية، ٢٠١٨م.
٣) يوسف أحمد نوافلة، الإثبات الإلكتروني، رسالة دكتوراه، حقوق إسكندرية، ٢٠١٠م.
٤) نادية أبو طالب، إجراءات المحكمة الإلكترونية ومدى قانونية تطبيقها في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، (٢٠١٨م).

ثالثاً- المقالات والأبحاث والدوريات:

١) أسعد منديل، التقاضي عن بعد: دراسة قانونية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد٧، العدد ٢١، العراق، ٢٠١٤م.

٢) جريدة الجارديان البريطانية بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٤. على الرابط التالي:

٣) https://www.theguardian.com/technology/2016/oct/24/artificial-intelligence

٤) خيري عبدالفتاح السيد، لنظام الإجرائي للمرافعة وحجز القضية للحكم في التقاضي الإلكتروني، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية.

٥) الشكليات والقيود النصية، بحث منشور في مجلة مؤتمر رابطه المحاميين الممارسين الإجراءات والإنفاذ (AAPPE) باريس، ٢٠١٤م.

٦) صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، تصدرها كلية حقوق دمشق، ج ٢٨، ع ١، ٢٠١٢م.

٧) صفوان محمد، التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بُعد عبر تقنية الـ (video conference)، بحث منشور في مجلة دارسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، المجلد (٤٢)، العدد (١)، (٢٠١٥م).

٨) ليلى عصماني، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، العدد (١٣)، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ٢٠١٦م.

٩) محمد إبراهيم موسى، التحكيم الإلكتروني، بحث مقدم للمؤتمر السنوي السادس عشر" التحكيم التجاري الدولي" الذي نظمته كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

١٠) محمد بن خلفان بن سالم في مقالة بعنوان التقاضي الإلكتروني: دراسة مقارنة في مجلة الوقائع القانونية، مج٢، ع١، صادر بتاريخ يوليو ٢٠٢١م.

١١) محمد محمد الألفي، المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس "الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية" دبي/ الإمارات ٩-١٢ ديسمبر ٢٠٠٧م.

١٢) موسى شحادة، الإدارة الإلكترونية وإمكانية تطبيقها في رفع الدعوى أمام القضاء

الإداري بالبريد الإلكتروني، مجلة الحقوق القانونية الاقتصادية، العدد١، مصر، ٢٠١٠م.

١٣) ميريام كويمنر الذكاء الاصطناعي والعدالة مجلة SDmagazine بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠١٧م، على الرابط التالي:
https://sd-magazine.com/securite-numerique-cybersecurite/intelligence artificielle-justice

١٤) نحو شخصية قانونية للروبوتات، مقال منشور بتاريخ ١٧ / ٦ / ٢٠١٧م على الرابط التالي:
https://blogs.alternativeseconomiques.fr/vauplane/2017/06/17/vers-une

١٥) نهى الجلا، المحكمة الإلكترونية، مجلة المعلوماتية، السنة الخامسة، العدد٤٧، كانون الثاني، دمشق، ٢٠١٠م.

١٦) هادي الكعبي ونصيف الكرعاوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد الثامن، العدد الأول، العراق، جامعة بابل، العراق، ٢٠١٦م.

١٧) هشام عبد السيد الصافي، القضاء الإداري المصري والتكنولوجيا الحديثة، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، بدون دار نشر، ٢٠١٧م.

١٨) هل يستطيع الكمبيوتر أن يبرم عقدا، بحث منشور على مجلة هارفارد للعلوم والتكنولوجيا، العدد ٩، نوفمبر ١٩٩٦م.

١٩) هند عبد القادر سليمان، دور التحكيم الإلكتروني في حل منازعات التجارة الإلكترونية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر المغربي الأول عن المعلوماتية والقانون، على موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

٢٠) هيثم عبد الرحمن البقلي، التحكيم الإلكتروني كأحد وسائل تسوية المنازعات، ورقة مقدمة للجمعية المصرية لمكافحة جرائم المعلوماتية والانترنت، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: www.kenanaonline.com

رابعاً- مواقع شبكة الإنترنت العالمية:

1) http://www.dalloz-actualite.fr/chronique/justice-predictive-en-question.
2) http://www.daniel-mainguy.fr/2017/02/regard-predicitf-sur-la-justice predictive.html
3) http://www.ucl.ac.uk/news/news-articles/1016/241016-AI-predicts-outcomes
4) https://www.law.berkeley.edu/files/bclt_IPSC2010_Preston(1).pdf
5) HTTPS://AAPPE.FR/WP-CONTENT/UPLOADS/2016/07/VDEF GABARIT-21X29-7CM-PARIS-3 10-2014.

خامساً- المراجع باللغة الأجنبية:

1) GARAPON, « LES ENJEUX DE LA JUSTICE PRÉDICTIVE »,JCP G., 9 JANVIER 2017.
2) VILLANI DANS UNE INTERVIEW AU FIGARO, 19 JANVIER 2018.
3) CAN COMPUTERS MAKE CONTRACTS , HARVARD "TOM ALLEN" AND ROBIN WIDDISON, 1 I WINTER 1996.
4) CEDH 31 MAI 2007, MILHOPA C/ LETTONIE, § 19, D. 2007.
5) E. BUAT-MÉNARD ET P. GAMBIASI, «LA MÉMOIRE NUMÉRIQUE DES DÉCISIONS JUDICIAIRES. L'OPEN DATA DES DÉCISIONS DE JUSTICE DE L'ORDRE JUDICIAIRE »,RECUEIL DALLOZ, 2017.
6) ET S CAPRIOLI E.A, ARBITRAG ET MÉDITION DANS LE COMMERCE ÉLECTRONIQUE, L'EXPÉRIENCE DU CYBER TRIBUNAL, R.A. 1999.
7) F. ROUVIÈRE, « LA JUSTICE PRÉDICTIVE,VERSION MODERNE DE LA BOULE DE CRISTAL », RTD CIV., 2017.

8) G. CORNU, VOCABULAIRE JURIDIQUE, ASSOCIATION HENRI CAPITANT, QUADRIGE,ED. PUF, 2001.
9) J.HUET ET S.VALMACHINO; RÉFLEXIONS SUR L'ARBITRAG ÉLECTRONIQUE DANS LE COMMERCE INTERNATIONAL. GAZ.PAL, JANVFÉV. 2000.
10) JANV. 2010, NO 53451/07, POPOVITSI C/ GRÈCE, PROCÉDURES 2010.
11) JEAN-MARC SAUVÉ, LA JUSTICE PREDICTIVE, 12 FÉVRIER 2018; HTTP://WWW.CONSEILETAT.FR/ACTUALITES/DISCOURS-INTERVENTIONS/LA-JUSTICE-PREDICTIVE
12) L'AMARICAN BAR ASSOCIATION JOURNAL: HTTP://WWW.ABAJOURNAL.COM/MAGAZINE/ARTICLE/HOW_ARTIFICIAL_INTELLIGENCE_IS_TRA
13) LAURINE TAVITIAN, JUSTICE PRÉDICTIVE: OU EN EST-ON? JUILLET 2016: HTTPS://WWW.VILLAGEJUSTICE.COM/ARTICLES/LOCAL/CACHEGD2/
14) LE BLOG DEHUBERT DE VAUPLANE, QUAND LES ROBOTS REMPLACERONT LES JUGES-17/06/2017.
15) NIKOLAOS ALETRAS,DIMITRIOS TSARAPATSANIS,DANIEL PREOŢIUC-PIETRO,VASILEIOS LAMPOS,"PREDICTING JUDICIAL DECISIONS OF THE EUROPEAN COURT OF HUMAN PEER COMPUTER RIGHTS: A NATURAL LANGUAGE PROCESSING PERSPECTIVE",SCIENCE2:E93 (2016): HTTPS://PEERJ.COM/ARTICLES/CS-93/
16) P. CATALA, PROCEDURE AND JUDGMENT CHAPTER 10 IN THE RIGHT TO THE DIGITAL TEST JUX EX MACHINA PARIS ED. PUF. 1998 .
17) PIERRE DELMAS-GOYON-« LE JUGE DU 21ÈME SIÈCLE» UN CITOYEN ACTEUR,UNE ÉQUIPE DE

JUSTICE-RAPPORT À MME LA GARDE DES SCEAUX,MINISTRE DE LA JUSTICE HTTP://WWW.JUSTICE.GOUV.FR/PUBLICATION/RAPPORT_DG_2013.PDF

18) R. MOORHEAD,"LAWYERS LEARNING ABOUT PREDICTION" (19 JANVIER 2017) : HTTPS://LAWYERWATCH.WORDPRESS.COM/2017/01/19/LAWYERS-LEARNING-ABOUT PREDICTION/

19) ROMAIN BOUCQLE, LA JUSTICE PRÉDICTIVE EN QUESTION 14 JUIN 2017.

20) ROMAIN BOUCQLE,LA JUSTICE PRÉDICTIVE EN QUESTION, 14 JUIN 2017; HTTP://WWW.DALLOZ-ACTUALITE.FR/CHRONIQUE/JUSTICE-PREDICTIVE-EN-QUESTION

21) SOMM. 2429, OBS. N. FRICERO; DR. ET PROC. 2007.

22) T. CASSUTO, « LA JUSTICE À L'ÉPREUVE DE SA PRÉDICTIBILITÉ», AJ PÉNAL, 2017.

23) VOIR AUSSI LES PROPOS DE CÉDRIC VILLANI RAPPORTÉ PAR L. RONFAUT DANS L'ARTICLE «CÉDRIC VILLANI AVANCE SUR L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE », LE FIGARO, 29 NOVEMBRE 2017.

24) W. RUGER, PAULINE T. KIM,ANDREW D. MARTIN,AND KEVIN M. QUINN,"THE SUPREME COURT FORECASTING PROJECT: LEGAL AND POLITICAL SCIENCE APPROACHES TO PREDICTING SUPREME COURT DECISION MAKING", 104 COLUM. L. REV. 1150 (2004) .